تحليل العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية في ظل الدور الوسيط للملكية المؤسسية: مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية

د/ أشرف أحمد محمد غالي
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة قناة السويس

د/ ربيع فتوح محمد عيد
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة دمنهور

ملخص البحث:

تمثل **الهدف الرئيس** للبحث في تحليل العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية، مع اختبار الدور الوسيط للملكية المؤسسية في هذه العلاقة، واعتمد الباحثان على أسلوب تحليل المحتوي عند إجراء الجانب التطبيقي للدراسة لعينة قوامها (73) شركة من الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة تنتمى لقطاعات مختلفة، والذى يشمل بيانات فعلية على مدار سلسلة زمنية تمتد إلى (7) سنوات خلال نطاق فترة الدراسة من عام (2017 حتى 2023) بإجمالي مشاهدات (511) مشاهدة، وقد اعتمدت الدراسة التطبيقية لاختبار الفروض البحثية إحصائياً على تحليل الانحدار الخطى متعدد المتغيرات باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (*PRM*) كأحد نماذج انحدار، من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي (*SPSS*) الإصدار (*27*)، وبرنامج (*E-Views*) الإصدار (*12*) لإختبار (*3*) فروض رئيسية وذلك في ضوء بناء (*3*) نماذج إحصائية لقياس العلاقة بين المتغيرات البحثية للدراسة.

وخلص البحث إلى أن الشركات التي تمارس التجنب الضريبي بشكل واضح تستطيع تحقيق بعض العوائد في الآجل القصير مثل زيادة هامش الربح وتحسين قدرتها على تلبية توقعات المحللين الماليين بشأن الأرباح المستقبلية، وبالرغم من تحقيقها عوائد قصيرة الأجل قد تعرض الشركة لمخاطر قانونية على المدى الطويل، خاصة مع تزايد الرقابة على الممارسات الضريبية للشركات، كما أن التركيز المفرط على تلبية توقعات المحللين من خلال ممارسات التجنب الضريبي قد يُؤدي إلى تضليل المستثمرين وأصحاب المصالح حول الأداء الحقيقي للشركة، ويشير النتائج إلى أن

المستثمرين المؤسسيين يلعبون دورًا حاسمًا في تعزيز استقرار الأرباح المحاسبية وتشجيع الممارسات الضريبية المسؤولة ، **كما كشفت الدراسة التطبيقية عن توافر أدلة إحصائية على:** وجود علاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوى بين مستوى ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية بمعامل (Adjusted $R^2 = 0.5427$)، كما أن هناك علاقة ارتباط ذات تأثير معنوى بين مستوى الملكية المؤسسية وممارسات التجنب الضريبي بمعامل (Adjusted $R^2 = 0.7780$)، كما أتضح فعالية التأثير لمستوى الملكية المؤسسية كمتغير وسيط على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بمعامل (Adjusted $R^2 = 0.8824$).

واستنادًا للنتائج السابقة، يوصي الباحثان بعدة توصيات أهمها: إجراء دراسات مستقبلية لتطوير استراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز الامتثال الضريبي وخفض ممارسات التجنب الضريبي للشركات من خلال إعادة توجيه الفكر المحاسبي نحو إجراء مزيد من الدراسات التطبيقية التى يُمكن أن تقدم تفسيرات إضافية عن العواقب الإيجابية والسلبية لاتباع الإدارة لممارسات التجنب الضريبي وأثرها على الأقتصاد القومي.

الأصالة والإضافة: يُساهم هذا البحث في الأدبيات المحاسبية و الاقتصادية من خلال تقديم مجموعة النتائج النظرية والأدلة التطبيقة والتي يُمكن أن تُساهم في سد الفجوة في الأدبيات المحاسبية والضريبية والتي تتعلق بدراسة العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية، ومستوي الملكية المؤسسية حيث أن هذه العلاقة لم يتم استكشافها بشكل واضح أو تفسير العلاقات المتداخلة بين هذه المتغيرات إلى حد علم الباحثان خاصة في البيئة العربية.

الكلمات الدالة: التجنب الضريبي - استمرارية الأرباح المحاسبية - الملكية المؤسسية - حوكمة الشركات – الشركات المساهمة المصرية.

Analysis of the Relationship between Tax Avoidance Practices and persistence of Accounting Earnings: The Mediating Effect of Institutional Ownership: With an Empirical Study on Egyptian Listed Companies

Abstract:

The primary objective of the research was to analyze the relationship between tax avoidance practices and the sustainability of accounting earnings, while examining the mediating role of institutional ownership in this relationship. The researchers relied on content analysis as part of the study's applied methodology, using a sample of 73 listed companies from various sectors on the stock exchange. The study included actual data over a seven-year period, from 2017 to 2023, with a total of 511 observations. The applied study employed statistical methods to test the research hypotheses, using multivariate linear regression analysis through the Pooled Regression Model (PRM) as one of the regression models. The statistical analysis was conducted using SPSS version 27 and E-Views version 12 to test three main hypotheses, based on the construction of three statistical models to measure the relationship between the study variables.

The research concluded that companies engaging in significant tax avoidance practices can achieve short-term benefits, such as increased profit margins and improved ability to meet financial analysts' expectations regarding future earnings. However, despite these short-term gains, companies may face long-term legal risks, especially with increasing scrutiny over corporate tax practices. Additionally, an excessive focus on meeting analysts' expectations through tax avoidance practices may mislead investors and stakeholders about the company's true performance. The results indicate that institutional investors play a critical role in enhancing the stability of accounting earnings and promoting responsible tax practices. The applied study also revealed statistical evidence of a significant negative correlation

between the level of tax avoidance practices and the sustainability of accounting earnings, with an adjusted R^2 of 0.5427. Additionally, there is a significant correlation between the level of institutional ownership and tax avoidance practices, with an adjusted R^2 of 0.7780. The effectiveness of institutional ownership as a mediating variable in the relationship between tax avoidance practices and the sustainability of accounting earnings for companies listed on the Egyptian stock exchange was also demonstrated, with an adjusted R^2 of 0.8824.

Based on these findings, the researchers recommend several key suggestions, including conducting future studies to develop a comprehensive strategy aimed at enhancing tax compliance and reducing tax avoidance practices among companies. This could be achieved by redirecting accounting thought toward further applied studies that provide additional explanations of the positive and negative consequences of management's adoption of tax avoidance practices and their impact on the national economy.

Originality and Contribution: This research contributes to the Accounting and economic literature by presenting a set of theoretical results and empirical evidence that can help bridge the gap in accounting and tax literature. Specifically, it addresses the relationship between tax avoidance practices, the sustainability of accounting earnings, and the level of institutional ownership. To the best of the researchers' knowledge, this relationship has not been thoroughly explored or explained in the context of the Arab environment, particularly in terms of the interplay between these variables.

Keywords: Corporate Tax Avoidance - Earnings persistence - Institutional Ownership – Corporate Governance.

١- الإطار العام للبحث:

١-١ مقدمة وطبيعة المشكلة:

شهد الفكر المحاسبي في الأونة الأخيرة إهتماماً كبيراً من جانب العديد من الباحثين بالعواقب المالية المرتبطة بممارسات التجنب الضريبي، حيث تُعتبر الضرائب من أهم مصادر الموارد لتمويل الموازنة العامة للدول، وتلعب دورًا محوريًا في تمويل الإنفاق الحكومي بهدف تحقيق رفاهية المجتمع عبر تمويل الخدمات العامة مثل الأمن والتعليم والصحة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية، وتسعى الحكومات لتعظيم الإيرادات الضريبية، إلا أن تحقيق الأهداف غالبًا ما يتعثر بسبب ممارسات التجنب الضريبي (Darsani & Sukartha, 2021) وفي هذا السياق، تواجه الدول تحديًا يتمثل في تضارب المصالح بين الدولة (التي تسعى إلى زيادة الإيرادات الضريبية) والممولين (الذين يسعون إلى تقليل التكاليف الضريبية).

ويُمكن أن يُؤدّي هذا التضارب إلى اتخاذ الشركات استراتيجيات مُختلفة للحد من العبء الضريبي، بما في ذلك التجنب الضريبي (باستخدام الوسائل القانونية) والتهرب الضريبي (بممارسات غير قانونية)، ويري (Eskandar & Ebrahimi, 2020) أن ضريبة الدخل تُعد أحد أهم التكاليف التي تتحملها الشركات، وعادةً ما يُنظر إليها على أنها تكلفة ينبغي عدم دفعها، ويري (Ardillah and Halim, 2022) أن الضرائب فريضة مالية إلزامية تُحدد وفق قوانين محددة، لتحقيق مستوي مرتفع من الامتثال الضريبي، ومن حيث إنها تشكل عبئًا ماليًا على الشركات لذلك تسعى بعض الشركات إلى تقليل مدفوعاتها الضريبية من خلال استراتيجيات مختلفة، تشمل وسائل قانونية تُعرف بالتجنب الضريبي، أو أخرى غير قانونية تُصنف كتهرب ضريبي.

وفى ذات السياق تُعرف جهود الشركات لتقليل العبء الضريبي إلى الحد الأدنى بالتخطيط الضريبي من خلال استغلال المنطقة الرمادية لقواعد الضرائب من خلال الاستفادة من الثغرات التنظيمية الحالية في الأحكام الضريبية (Kurniawan, 2018) ، كما يلاحظ إن هناك العديد من الاستراتيجيات المستخدمة في الآدبيات المحاسبية و الاقتصادية المرتبطة بمفهوم الضرائب مثل التخطيط الضريبي (Tax Planning)، والتهرب الضريبي (Tax Evasion)، والتجنب الضريبي (Tax Avoidance) والتجنب الضريبي التعسفي (Aggressive Tax Avoidance)، والتجنب الضريبى المتوافق (Conforming tax avoidance) (Kara et al., 2023).

وتُعد ممارسات التجنب الضريبي من بين القضايا التي استحوذت على اهتمام متزايد في كلٍّ من الأوساط الأكاديمية والمهنية في العقود الأخيرة، نظرًا لتداعياته وآثاره على الشركات وأصحاب المصالح. فمن ناحية، قد تؤدى ممارسات التجنب الضريبي منافع للشركات، كخفض النفقات الضريبية وزيادة الأرباح، وهو ما قد ينعكس إيجابًا على ثروة المساهمين وحوافز الإدارة، فضلًا عن توفير تدفقات نقدية تُستخدم في تمويل الأنشطة التشغيلية وسداد الالتزامات وتعزيز الاستثمارات الحالية والمستقبلية (Khoung et al., 2016; Plečnik & Wang, 2021; Abid & Dammak, 2022; Mehmood et al., 2023) ومن ناحية أخرى، تُشير الأدبيات إلى أن هذه الممارسات لا تخلو من المخاطر والتكاليف، بما في ذلك مخاطر فقدان السمعة، وانهيار أسعار الأسهم، وزيادة تكاليف الوكالة، وتكاليف الاستعانة بخبراء الضرائب، بالإضافة إلى احتمالية التعرض لعقوبات قانونية (Khoung et al., 2016; Zhu et al., 2019; Mehmood et al., 2023) علاوة على ذلك، يُعدُّ التجنب الضريبي المتزايد مؤشر محتمل على إخلال الشركة بمسؤوليتها الاجتماعية، حيث يُعتبر سداد الضرائب التزاما أساسيا يُساهم في تحقيق الرفاهية المجتمعية (Abid & Dammak, 2022; Elamer et al., 2024).

وعلى المستوى المحلى، ووفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل المصري رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، تقع المسؤولية القانونية المشتركة على كل من الممول ومراقب الحسابات في إعداد الإقرار الضريبي وضمان دقة وسلامة البيانات المحاسبية، إضافة إلى الالتزام بتوريد الضرائب المستحقة إلى مصلحة الضرائب في مواعيدها المقررة، وفي ظل ارتفاع معدل الضريبة القانوني (STR) الي ٢٢,٥٪ وفقاً للقانون رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٥ والصادر لتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ والخاص بمعدل الضريبة القانوني وصولاً للتعديل بقانون رقم ١٥٨ لسنة ٢٠١٨ والخاص بالتصرفات العقارية، وذلك على الرغم من قيام المشرع المصري بالعمل على تحجيم ممارسات التجنب الضريبي في قانون ضرائب الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ المادة (٩٢ مكرر) المضافة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ والتي تنص على عند تحديد الربط الضريبي لا يعتد بالأثر الضريبي لأي معامله يكون الغرض الرئيسي من إتمامها أو أحد الأغراض الرئيسية هو تجنب الضريبة بالتخلص منها أو تأجيلها، ويستوي في ذلك أن تتم المعاملة علي شكل صفقه أو اتفاق أو وعد أو غير ذلك، أو أن يتم علي مرحلة واحدة أو علي مراحل، وتكون العبرة عند ربط الضريبة بالجوهر الاقتصادي الحقيقي

للمعاملة، أدى ذلك إلى ظهور بعض الدوافع لإدارة بعض الشركات للاتجاه نحو ممارسات التجنب الضريبي سواء المقبول أو التعسفي باعتبار أن مصروف الضريبة بصورة عامة عبئاً على أرباح الشركة.

وكما أن ممارسات التجنب الضريبي قد تحقق فوائد للمساهمين في بعض الحالات، إلا أنها تُعد من الأنشطة عالية المخاطر نظرًا لما قد يترتب عليها من آثار سلبية قد تؤدي إلى تآكل ثرواتهم لذلك لا يُنظر المساهمين إلى ممارسات التجنب الضريبي كخيار مستدام لزيادة قيمة الشركة إلا إذا تم تطبيق آليات الحوكمة يُساهم في الحد من السلوك الانتهازي للإدارة وضمان توافق قراراتها مع مصلحة المساهمين (Soemarsono et al., 2024) خاصة في ظل ما تشهده الشركات من زيادة في ممارسات التجنب الضريبي وإدارة الأرباح، مما يؤثر على شفافية التقارير المالية وقيمة الشركة (Andayani, 2021).

ومن خلال العرض السابق تعتبر ممارسات التجنب الضريبي للشركات من المفاهيم التي حازت على جدل واسع بين الإكاديميين وصناع السياسات الأقتصادية وذلك من خلال ربطها بالعديد من القضايا المحاسبية نظرًا لتأثيرها المتباين على الأداء المالي للشركات، فعلى الرغم من أن هذه الممارسات قد تعزز الربحية على المدى القصير من خلال خفض الالتزامات الضريبية، إلا أن تأثيرها على استمرارية الأرباح المحاسبية لا يزال يثير جدلًا كبيرًا، ومن هنا تظهر العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية، مع التركيز على الدور الوسيط الذي تلعبه الملكية المؤسسية في تعزيز الرقابة والمتابعة وخفض المخاطر المحتملة، **ومن هنا تنبع المشكلة البحثية لهذا البحث في التساؤل الرئيس التالي: كيف تؤثر الملكية المؤسسية كأحد آليات الحوكمة كمتغير وسيط في العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية، وذلك بالتطبيق على الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية، ويُمكن للباحثان صياغة المشكلة البحثية في مجموعة التساؤلات التالية:**

- ما هو الإطار التفسيري المرتبط بممارسات التجنب الضريبي في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية؟
- هل هناك علاقة ارتباط وذات تأثير معنوى بين مستوى ممارسات التجنب الضريبى واستمرارية الأرباح المحاسبية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية؟ وإذا ما وجدت تلك العلاقة، فما هى اتجاهها وقوتها ودلالتها؟.

- هل يتأثر مستوى التجنب الضريبي بالشركات باختلاف مستوى الملكية المؤسسية في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية ؟ وإذا ما وجد هذا التأثير، فما هو اتجاهه وقوته ودلالته؟
- هل يتأثر مستوى العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف فعالية الأثر الرقابي والإشرافي للملكية المؤسسية كمتغير وسيط في هذه العلاقة ؟ وإذا ما وجد هذا التأثير، فما هو اتجاهه وقوته ودلالته؟

١-٢ أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث فى وضع إطار نظري تفسيري مدعوماً بدليل تطبيقي، وذلك لقياس وتفسير العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية في ظل الدور الوسيط للملكية الموسسية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، **وذلك سعياً لتحقيق الأهداف الفرعية التالية:**

- دراسة الإطار التفسيري لممارسات التجنب الضريبي: منظور محاسبي.
- تحليل العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية.
- دراسة العلاقة بين الملكية المؤسسية كأحد آليات الحوكمة الداخلية وممارسات التجنب الضريبي.
- الدور الوسيط للملكية الموسسية في العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية للأرباح المحاسبية.
- بناء النماذج الكمية، واستخدامها كأداة استرشاديه لقياس العلاقات المختلفة بين المتغيرات البحثية.
- تقديم أدلة تطبيقية بشأن اتجاه، وقوة، ودلالة العلاقة التأثيرية بين المتغيرات البحثية (ممارسات التجنب الضريبي، استمرارية الأرباح المحاسبية، مستوى الملكية الموسسية) للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية.
- دراسة مدى توافق النتائج التطبيقية التي تم التوصل اليها من خلال نتائج اختبارات الفروض مع الآدبيات المحاسبية ذات الصلة.

١-٣ أهمية ودوافع البحث:

يستمد البحث أهميته من خلال عرض المساهمات التالية: كما يلي:

- يمثل التجنب الضريبي قضية بارزة على مدار السنوات الأخيرة خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والضريبية التي تواجه العديد من الاقتصادات الناشئة (Hassan et al. 2022; Velte, 2024)، كما نال أهتمام واضح من جانب الحكومات ووسائل الإعلام فضلاً عن زيادة معدل الدعاوى القضائية في السنوات الأخيرة المرتبطة بالتجنب الضريبي (Dyreng et al., 2019) وأصبح متغير رئيسي للعديد من الدراسات التي تستكشف أبعاده المالية والقانونية والاجتماعية (Zirgulis et al., 2022; Francis et al., 2022; Thai et al., 2023; Rizqi & Pratiwi, 2024).
- إثراء الأدبيات المحاسبية والضريبية من خلال سد الفجوة في الأدبيات الحالية والتي تتعلق بدراسة وتحليل العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية، في ظل عدم توافر أدلة كافية عن الدور الوسيط لهيكل الملكية المؤسسية حيث أن هذه العلاقة لم يتم استكشافها إلى حد علم الباحثان بشكل أكثر تركيزا وتفسيراً، وبالتالي يعد البحث الحالي إمتداداً للدراسات السابقة والأدبيات المرتبطة، ويمثل إضافة علمية للمعرفة المحاسبية والضريبية.
- انخفاض الموارد المالية من الحصيلة الضريبية للدولة حيث تُعد ممارسات التجنب الضريبي آلية لتحويل القيمة من الدولة إلى المساهمين وباعتبار الإدارة وكيلًا عن المساهمين تسعى من خلال هذه الممارسات إلى خفض الأعباء والنفقات الضريبية التي تتحملها الشركة مما يؤدي إلى زيادة صافي الأرباح وتعظيم ثروة المساهمين (Wang et al., 2020; .Hossain et al., 2024).
- الانتقادات الكثيرة للاستراتيجيات الضريبية للشركات فيما يتعلق بممارسات التجنب الضريبي وزيادة الضغط على الشركات للامتثال الضريبي، كما يتضح على المستوى الدولي في الولايات المتحدة أن شركة واحدة من كل عشر شركات لديها معدلات ضريبية فعلية (Thomsen & Watrin, 2018).

١-٤ منهج البحث:

في ضوء طبيعة المشكلة البحثية المطروحة وتحقيق أهدافها، فقد اعتمد الباحثان على كل من المنهجين الاستقرائي والاستنباطي للتوافق مع الإطار النظري والتطبيقي للبحث، حيث تم استخدام **المنهج الاستنباطي** في دراسة وتحليل، وتقييم الدراسات المحاسبية والضريبية التي وردت بالأدب المحاسبي المرتبط بكل من ممارسات التجنب الضريبي،

واستمرارية الأرباح المحاسبية، الملكية المؤسسية، بغرض الحصول على البيانات اللازمة لإعداد الإطار النظري للبحث، والذي يوضح العلاقة بين المتغيرات البحثية، ومعرفة ما توصلت إليه تلك الدراسات، وما يمكن أن يُسهم به أو يضيفه البحث الحالي إلى تلك الدراسات، أما بالنسبة للإطار التطبيقي للبحث فقد أعتمد الباحثان على **المنهج الاستقرائي** الذى يهتم بوضع الفروض، وتحديد المنهجية الملائمة لاختبارها من خلال جمع وتحليل البيانات المطلوبة، وتحديد مجتمع البحث، وأساليب التحليل الإحصائي المناسبة لإختبار (٣) نماذج، **(الأول)** لقياس العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية ، **و(النموذج الثاني)** لقياس العلاقة بين مستوى الملكية المؤسسية بالشركة وممارسات التجنب الضريبي، **و(النموذج الثالث)** لقياس العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية في ظل توسيط مستوى الملكية المؤسسية، ثم تفسير النتائج، للوصول إلى الحقائق والتعميمات العلمية، وتقديم التوصيات بشأنها.

١-٥ هيكل البحث:

انطلاقاً من أهمية البحث وتحقيقاً لأهدافه والإجابة على تساؤلاته البحثية، فقد تم استكمال البحث على النحو التالي:

٢- دراسة الإطار التفسيري لممارسات التجنب الضريبي من منظور محاسبي.
٣- تحليل العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية، واشتقاق الفرض الأول للبحث.
٤- تحليل وتقييم أثر الملكية المؤسسية كأحد آليات الحوكمة الداخلية على ممارسات التجنب الضريبي، واشتقاق الفرض الثانى للبحث.
٥- العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية في ظل الأثر الوسيط للملكية المؤسسية، واشتقاق الفرض الثالث للبحث.
٦- منهجية البحث وبناء النماذج التطبيقية.
٧- تصميم الدراسة التطبيقية.
٨- تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث.
٩- النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

وفيما يلي عرض تفصيلي لباقى عناصر هيكل البحث:

٢- دراسة الإطار التفسيري لممارسات التجنب الضريبي من منظور محاسبي:

تسعى الحكومات إلى تحسين الإيرادات الضريبية باعتبارها عنصرا هاماً في تمويل نفقات الدولة وتحقيق التنمية المستدامة، ورغم أهمية الضرائب كمصدر رئيسي للدخل العام، إلا أن تحقيق الأهداف الضريبية غالبا ما يتعثر بسبب انتشار ممارسات التجنب الضريبي التي تقلل من المبالغ المستحقة للدولة (Darsani and Sukartha, 2021) وتعد هذه الممارسات عائقًا أمام تحقيق استمرارية الأرباح المحاسبية، حيث يؤدي التجنب الضريبي إلى تقويض مصداقية التقارير المالية.

يُعرف التجنب الضريبي بأنه خفض الالتزامات الضريبية بشكل قانوني من خلال استراتيجيات متنوعة للتخطيط الضريبى، ويعتبر موضوع مثار جدل واسع بين الأكاديميين وصانعي السياسات والممارسين (Hanlon & Heitzman, 2010) وتُعد الضريبة مصدرًا لإيرادات الدولة تُستخدم لتمويل الخدمات العامة كالأمن والتعليم والصحة، بهدف تحقيق الرفاهية المجتمعية وبما أن الضريبة فريضة نقدية إلزامية تحكمها القوانين، فإنها تشكل عبئًا على إيرادات الشركات مما يدفع بعضها إلى استخدام أساليب لتقليل المدفوعات الضريبية هذه الأساليب قد تكون قانونية (ممارسات التجنب الضريبي) أو غير قانونية ويطلق عليها التهرب الضريبي (موسي، ٢٠٢٠)، ويعرف (Dang and Tran, 2021) التجنب الضريبي بأنه السلوك الموجه من قبل الإدارة عند حساب الضريبة، يتم فيه إدارة صافي الربح المحاسبى بهدف خفض الالتزامات الضريبية من خلال استغلال الثغرات أو المرونة في المعايير المحاسبية، أو الاستفادة بشكل قانوني من نصوص الأحكام والتشريعات الضريبية الحالية، ويؤكد (Eddy and Angela, 2020) على أن التجنب الضريبي يهدف بصفة أساسية إلى تحقيق وفورات ضريبة يُمكن استغلالها لمصلحة الشركة والمساهمين من خلال توجيه تلك الوفورات نحو الاستثمار أو زيادة النقدية المتاحة لتوزيع أرباح بمستوى أكبر على المساهمين.

ويشمل سلوك التجنب الضريبي ممارسات تتراوح بين الأنشطة المتوافقة بشكل كامل مع النصوص القانونية واللوائح الضريبية مثل الاستثمار في الأدوات المالية ذات المعدل الضريبي المنخفض أو المعفاة من الضرائب، والتي تُصنف ضمن

التجنب الضريبي المقبول (Acceptable tax avoidance) وقد تمتد لتشمل ممارسات أكثر تعقيدًا تنطوي على استغلال الثغرات ونقاط الضعف في القوانين واللوائح الضريبية، وتقع في المنطقة الرمادية بين الشرعية وعدم الشرعية مثل تحويل الدخل بين الدول أو بين الفترات المحاسبية لنفس الشركة بالإضافة إلى اللجوء إلى أساليب إدارة الأرباح لتخفيض الدخل الخاضع للضريبة تُعرَف بالتجنب الضريبي العدواني (Dyreng et al., 2019; Lubis et .al., 2023; Velte, 2024).

وتتمثل ممارسات التجنب الضريبي المتوافق Conforming tax avoidance في مجموعة الاستراتيجيات التي تستهدف تخفيض الدخل الخاضع للضريبة والتي تتميز بإحداث خفض متزامن في صافى الدخل قبل الضريبة (Lou et al., 2024) ، وقد أشارت الدراسات إلى أن التكلفة المرتبطة بهذه الممارسات تتمثل في تكلفة إعداد التقارير المالية، خاصة في الشركات المدرجة في الأسواق المالية التي تخضع لمتطلبات إفصاح صارمة (Lubis et .al., 2023) ، ويتميز التجنب الضريبي المتوافق بانخفاض احتمالية اكتشافه من قبل السلطات الضريبية مقارنة بالممارسات غير المتوافقة Non-conforming tax avoidance أو ما يطلق عليها التجنب الضريبي التعسفي، وذلك لعدم وجود فروق بين القيم الدفترية والضريبية (Wang and Wright, 2023) ، ويتضح أن الشركات الخاصة تميل بشكل أكبر إلى تبني استراتيجيات التجنب الضريبي المتوافقة، ويرجع ذلك إلى انخفاض الضغوط الناتجة عن متطلبات أسواق رأس المال وإعداد التقارير المالية التي تواجهها مقارنة بالشركات العامة (Badertscher et al., 2019; Eichfelder et al., 2021).

في ضوء ما سبق، يُعتبر سلوك التجنب الضريبي سلسلة من ممارسات التخطيط الضريبي التي تهدف إلى خفض الالتزامات الضريبية للشركات ويتراوح هذا السلوك بين طرفين الطرف الأول يُمثل ممارسات التجنب الضريبي المطابقة تماما لأحكام وقواعد القوانين الضريبية، والطرف الآخر أنشطة غير قانونية كالتهرب الضريبي، وبين هذين الطرفين تقع أنشطة التجنب الضريبي التعسفي Aggressive Tax)

(Avoidance حيث تستغل الثغرات ونقاط الضعف في التشريعات الضريبية واللوائح التنفيذية دون تجاوز حدود القانون (Lee et al., 2015).

ويري الباحثان أن التجنب الضريبي هو المدى الذى تحاول فيه إدارة الشركة التخلص او تخفيض عبء الضريبة أو تأجيلها مؤقتا وذلك بهدف تعظيم الأرباح أو التدفقات النقدية بعد الضريبة أو تقديم أشارات إيجابية عن الأداء المالى للشركة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين، والمحللين الماليين ومستخدمى المعلومات المحاسبية بصفة عامة، وذلك من خلال اتباع بعض الممارسات أوالاستراتيجيات المقبولة قانوناً وفى إطار أحكام التشريع الضريبي.

وعلى مستوى البيئة المصرية يلاحظ أن المشرع الضريبى قد استحدث في إطار قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ المادة (٣٠) والتى تعطى الحق لمصلحة الضرائب فى تحديد السعر المحايد للمعاملات التى تتم بين الشركات المرتبطة، وتنص هذه المادة على أنه "إذا قام الأشخاص المرتبطون بوضع شروطاً فى معاملاتهم التجارية أو المالية تختلف عن الشروط التى تتم بين أشخاص مرتبطين من شأنها تخفيض وعاء الضريبة، أو نقل عبئها من شخص خاضع إلى آخر معفى أو غير خاضع لها يكون لمصلحة الضرائب تحديد الربح الخاضع للضريبة على أساس السعر المحايد، وتحدد اللائحة التنفيذية طرق تحديد السعر المحايد، وتنص المادة (٣٩) من اللائحة التنفيذية للقانون على أنه يتم تحديد السعر المحايد بالمادة (٣٠) من قانون (٩١) لسنة ٢٠٠٥ طبقاً لإحدى الطرق الآتية:

- طريقة السعر الحر المقارن: حيث يتم تحديد سعر السلعة أو الخدمة فيما بين الأطراف المرتبطة وفقاً لهذه الطريقة على أساس سعر ذات السلعة أو الخدمة إذا تمت المعاملة بين الشركة وأشخاص غير مرتبطين.
- طريقة التكلفة الإجمالية مضافاً إليها هامش الربح: حيث يتم تحديد سعر السلعة أو الخدمة فيما بين الأطراف المرتبطة وفقاً لهذه الطريقة على أساس إجمالى تكلفة السلعة أو الخدمة مضافاً إليها نسبة مئوية كهامش ربح لصالح الشركة البائعة أو مؤدية الخدمة.

- طريقة سعر إعادة البيع: حيث يتم تحديد سعر السلعة أو الخدمة فيما بين الأطراف المرتبطة وفقاً لهذه الطريقة على أساس سعر السلعة أو الخدمة وفقاً لسعر إعادة البيع إلى طرف ثالث غير مرتبط بعد خصم نسبة تمثل هامش ربح مناسب للطرف الوسيط.

كما أوضحت المادة (٤٠) من اللائحة التنفيذية أن تكون الأولوية فى تحديد السعر المحايد هى طريقة السعر الحر المقارن، وفى حالة عدم توافر البيانات اللازمة لتطبيق هذه الطريقة يتم تطبيق إحدى الطريقتين الأخرتين، وفى جميع الأحوال يجوز الإتفاق مسبقاً بين الإدارة الضريبية والممول على الطريقة التى يتبعها الممول فى تحديد السعر المحايد لمعاملاته التى تتم مع الأطراف المرتبطة.

وفى إطار تحليل دوافع الإدارة لتبني ممارسات التجنب الضريبي استنادًا إلى النظريات المحاسبية، **وفقًا لنظرية الشرعية** (Legitimacy Theory)، تحرص الشركات على تعزيز شرعية أنشطتها وأعمالها من خلال كسب قبول الفئات الاجتماعية المختلفة (Deegan, 2019) وبناءً على هذه النظرية تتجنب الإدارة الانخراط في ممارسات التجنب الضريبي لأن اكتشاف مثل هذه الممارسات قد يؤدي إلى تشويه صورة الشركة في المجتمع واعتبارها غير ملتزمة بمسؤولياتها الاجتماعية هذا الأمر قد يعرض الشركة لعقوبات وغرامات من الجهات الضريبية المختصة، بالإضافة إلى احتمال انخفاض مبيعاتها وأرباحها المستقبلية (Hoi et al., 2013) ومن منظور **نظرية أصحاب المصلحة**(Stakeholder Theory) تسعى الشركات إلى تلبية احتياجات مختلف أصحاب المصالح وبالتالي فإن الممارسات الضريبية غير المشروعة قد تؤدي إلى فقدان ثقة هذه الأطراف مما يؤثر سلبا على سمعة الشركة (Jones et al., 2018).

وتؤكد **نظرية الإشارة** (Signaling Theory) على أن دفع الضرائب بشكل منتظم يُعتبر إشارة إيجابية تعكس التزام الشركة بمعايير الشفافية والمسؤولية الاجتماعية، مما يعزز صورتها العامة وقيمتها (Spence, 2002)، وبخلاف ما سبق تشير **نظرية التكاليف السياسية** (Political Cost Theory) إلى أن الشركات التي تتمتع بربحية عالية قد تكون أكثر ميلًا لتبني ممارسات التجنب الضريبي حيث تعتبر الضرائب من أعلى التكاليف السياسية التي تواجهها

الشركات (Watts & Zimmerman, 1990) وبالتالي يعتبر التجنب الضريبي وسيلة لخفض هذه التكاليف حتى وإن كانت تنطوي على مخاطر قانونية وأخلاقية(Hanlon & Heitzman, 2010).

ويلاحظ أن ممارسات التجنب الضريبي التي تنتهجها الإدارة لا تقتصر على تحقيق مصالح المساهمين فحسب، بل تُعد وسيلة أيضا لتحقيق منافع شخصية للإدارة نظراً لأن خفض الالتزامات الضريبية المستحقة على الشركة وما يترتب عليه من زيادة في الأرباح يُسهم في تحسين مكافآت وحوافز الإدارة لا سيما على المدى القصير، مما يشكل حافزا إضافيا للإدارة لتبني هذه الممارسات من منظور تعظيم منافعها الذاتية (Khoung et al., 2016; Kovermann & Velte, 2019; Elamer et al., 2024).

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن الشركات تسعى لخفض العبء الضريبي عبر أساليب قانونية متنوعة، منها التجنب الضريبي وهو تخفيض قانوني لضريبة الدخل عبر إجراءات خفض الالتزامات الضريبية ضمن إطار الحدود القانونية والأخلاقية المقبولة، وينقسم التجنب الضريبي إلى **نوعين، الأول: التجنب الضريبي المقبول** Acceptable tax avoidance (ممارسات قانونية وأخلاقية) والثانى: **التجنب الضريبي العدواني** Aggressive tax avoidance (استغلال الثغرات) أي أن ممارسات التجنب الضريبي تتجاوز الحدود المقبول حيث تستغل الشركات أو الأفراد الثغرات القانونية، ويختلف التجنب عن التخطيط الضريبي (إجراءات تنظيم مالي طويلة الأجل)، والتهرب الضريبي (ممارسات غير مشروعة للتهرب من سداد الضريبة) **وبالتالي يتضح مما سبق** أنه في حال اكتشاف السلطات الضريبية لأي شكل من أشكال التهرب الضريبي، يتم تطبيق العقوبات المنصوص عليها في القانون على المُتهرب المسؤول، كما لا يُعاقب الممول على ممارسات التجنب الضريبي المقبول، لكن يُشكك في مدى صحته أخلاقيًا، ما دفع العديد من الدول لوضع آليات للحد منه لتأثيره السلبي على الحصيلة الضريبية.

٣- تحليل العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية، واشتقاق الفرض الأول للبحث.

تعتبر ضريبة الدخل أحد أكبر التكاليف التي تواجهها الشركات، مما يدفعها إلى البحث المستمر عن طرق لخفض هذا العبء، وفى ظل سعى المساهمون جاهدين لتحقيق أقصى عائد على استثماراتهم، لذا فإن تقليل العبء الضريبي على الشركات يمثل أولوية قصوى بالنسبة لهم. ونتيجة لذلك، تتبنى الشركات استراتيجيات متنوعة للتخطيط الضريبي، بما في ذلك ممارسات التجنب الضريبي التي تهدف إلى خفض الالتزامات الضريبية (Oussii and Klibi, 2024) وفي الفترة الأخيرة نالت ممارسات التجنب الضريبي اهتمام كبير في الأبحاث المحاسبية، أصبحت موضوعًا رئيسيًا للعديد من الدراسات التي تستكشف أبعادها القانونية والاقتصادية والاجتماعية (Zirgulis et al., 2022; Francis et al., 2022; Thai et al., 2023; Rizqi & Pratiwi, 2024).

وتعتبر ممارسات التجنب الضريبي أحد العناصر المؤثرة على استمرارية الأرباح المحاسبية للشركة، والتي تشير إلى قدرة الشركة على الحفاظ على أرباحها أو زيادتها بمرور الوقت (Dechow & Schrand, 2010) ويلاظ أن العلاقة بينهم حظيت بينهم حظيت العلاقة بينهم باهتمام بحثي متزايد في السنوات الأخيرة وتشير استمرارية الأرباح المحاسبية إلى مدى استقرار أرباح الشركة وإمكانية التنبؤ بها، حيث تُعتبر مؤشرًا على الصحة المالية والاستقرار، ويرى (Eddy and Angela, 2020) أن ممارسات التجنب الضريب تهدف بصفة أساسية إلى تحقيق وفورات ضريبة يُمكن استغلالها لمصلحة الشركة والمساهمين من خلال توجيه تلك الوفورات نحو الاستثمار أو زيادة النقدية المتاحة لتوزيع أرباح بمستوى أكبر على المساهمين.

وفى إطار تحليل العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية من خلال منظور نظرية الوكالة Agency Theory يُحتمل أن يلجأ المديرون إلى ممارسات التجنب الضريبي بهدف تعظيم منافعهم الشخصية وهو ما قد يتعارض مع مصالح المساهمين (Jensen & Meckling, 1976) ويرتبط التجنب الضريبي العدواني Aggressive tax avoidance بارتفاع تكاليف الوكالة نظرًا لما قد ينطوي عليه من معاملات مُعقدة وغير شفافة تُعيق قدرة المساهمين على

الرقابة الفعالة ويُمكن أن يؤدى ذلك إلى ممارسات إدارة الأرباح وتدهور في كلٍّ من جودة الأرباح واستدامتها (Desai & Dharmapala, 2009).

ومن منظور نظرية الإشارة Signaling Theory يُمكن تفسير انخراط الشركات في ممارسات التجنب الضريبي العدواني على أنه إرسال إشارة إلى السوق توحي بتركيزها على الأرباح قصيرة الأجل بدلا من التوجه نحو استدامة القيمة للشركة، هذا الأمر من شأنه أن يُؤثر سلبًا على تصورات المستثمرين مما يؤثر على تراجع استمرارية الأرباح، وقد أسفرت الدراسات عن نتائج متباينة في هذا الصدد إذ وجد (Dyreng et al., 2010) ارتباطًا سلبيًا بين ممارسات التجنب الضريبي والأرباح المُستقبلية، مما يُشير إلى أن التجنب الضريبي العدواني قد يُلحق الضرر بالأداء طويل الأجل، وفي المقابل خلُصت دراسات أخرى إلى وجود علاقة إيجابية أو عدم وجود علاقة، وذلك انطلاقًا من إمكانية إعادة استثمار الوفورات الضريبية وتوظيفها في تعزيز الأرباح المستقبلية (Balakrishnan et al., 2019; Baker et al., 2024).

وتناولت دراسة (McGuire et al., 2013) تقييم استدامة الاستراتيجية الضريبية للشركة، بالإضافة إلى معرفة ما إذا كان المستثمرون يستخدمون استدامة استراتيجية الشركة الضريبية كإشارة للمساعدة في التسعير الصحيح لاستمرار أرباح الشركة قبل الضريبة ووكذلك مكونات أرباحها، وخلصت الدراسة إلى أن الشركات التي لديها استراتيجيات ضريبية أكثر استدامة تُظهِر أرباح قبل خصم الضريبة وتدفقات نقدية ومُستحقات أكثر استمرارًا مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية، وفي المقابل تُظهِر الشركات التي لديها استراتيجيات ضريبية أقل استدامة أرباحا قبل الضريبة وتدفقات نقدية ومُستحقات أقل استمرارًا، كما يستخدم المستثمرون استدامة الاستراتيجية الضريبية لتقييم استمرار الأرباح و والتدفقات النقدية المستقبلية.

وفى المقابل قدمت دراسة (Richardson et al., 2015) دليلًا على توافر حوافز لإدارة الشركة على التلاعب بالدخل الخاضع للضريبة مما يؤثر على استمرارية الأرباح، والتصنيفات الائتمانية المُتوقعة، أوعلى تقلبات في جودة التقارير المالية، أكدت نتائج الدراسة التأثير السلبي المحتمل لممارسات التجنب الضريبي على

استدامة الأرباح لشركات العينة، كما قام (Drake et al., 2019) بدراسة العلاقة التفاعلية بين ممارسات التجنب الضريبي والمخاطر المرتبطة بها وأثرها على قيمة الشركة مع التركيز على استمرارية معدلات الضريبة الفعلية Persistence of effective tax rates (ETRs) وأظهرت نتائج الدراسة أن التجنب الضريبي يُمكن أن يُؤدِّي إلى تقلبات في معدلات الضريبة الفعلية، الأمر الذي يُؤثِّر بدوره على استقرار الأرباح واستدامتها.

كما هدفت دراسة (Lima et al., 2019) إلى تحليل العلاقة بين الضريبية العدوانية وعوامل استمرارية الأرباح في الشركات البرازيلية المُدرجة في البورصة خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٦)، حيث ركزت الدراسة على عاملين رئيسيين لاستمرار الأرباح وهما الفروق الضريبية الدفترية والأرباح الضريبية، وباستخدام مقياس معدل الضريبة الفعال تم تصنيف الشركات إلى مستويات مُختلفة من الضريبية العدوانية بهدف دراسة الاختلافات في استمرارية الأرباح بين هذه المستويات، وأظهرت نتائج الدراسة عن وجود ارتباط بين الشركات التي تُمارس مستويات أعلى من الضريبية العدوانية وانخفاض استمرارية الأرباح، كما أكدت الدراسة أيضاً على وجود علاقة بين الاستراتيجيات الضريبية المُتبعة وجودة الأرباح المُعلنة، كم أظهرت دراسة (Mulya, 2021) التي أُجريت في إندونيسيا تأثيرً واضح لممارسات التجنب الضريبي على استدامة الأرباح، حيث اتضح أن استدامة الأرباح تقوم دور وسيط في العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعامل استجابة الأرباح، ويُشير هذا إلى أن ممارسات التجنب الضريبي تُؤثّر على كيفية تفاعل السوق والمستثمرين مع معلومات الأرباح المُعلنة.

وقدمت دراسة (Chen et al., 2024) دليل على أن الشركات التي تُمارس التخطيط الضريبي العدواني تُظهِر احتمالية أكبر لتقلب وعدم استقرار التدفقات النقدية التشغيلية مقارنةً بالشركات التي لا تتبنى هذه الممارسات، ويرجع هذا الاختلاف إلى عدم التأكد المرتبط بالمواقف الضريبية، واحتمالية رفض أو تعديل هذه المواقف من قِبل السلطات الضريبية، بالإضافة إلى تأثير مصروفات الضرائب المُؤجلة حيث تساهم هذه العوامل مُجتمعة في زيادة مستوى المخاطر وعدم استقرار التدفقات النقدية لتلك الشركات، وبناءً على ذلك يُتوقع أن تحقِق الشركات ذات الممارسات الضريبية

العدوانية مستويات أقل لاستمرارية الأرباح مقارنةً بنظيراتها التي تتبنى استراتيجيات ضريبية أقل عدوانية.

وفى إطار تحديد العوامل المؤثرة فى انخفاض استمرارية الأرباح تناولت دراسة (Lou et al., 2024) فحص تأثير التجنب الضريبي المُتوافق كأحد العوامل المؤثرة على استمرارية الأرباح، بالإضافة إلى تأثيره المُعدِّل على العلاقة بين الأرباح الحالية والتدفق النقدي التشغيلي المستقبلي وذلك في ضوء طبيعة الاستراتيجيات الضريبية وتداعياتها على التقارير المالية والتدفقات النقدية المستقبلية خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٧) مع الأخذ في الاعتبار خصائص الشركات أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين التجنب الضريبي المُتوافق واستمرارية الأرباح، وهو ما يُبرز أهمية إدارة الاستراتيجيات الضريبية في التأثير على جودة الأرباح.

ويلاحظ أن الدراسات السابقة أظهرت نتائج متباينة بشأن العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح، حيث تشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة سلبية بينهم، على أساس أن التجنب الضريبي العدواني قد يكون مؤشرًا على ضعف آليات الحوكمة، مما قد يؤدي إلى مخاطر قانونية وسمعة سلبية للشركة (McGuire et al., 2013; Mgammal , 2020; Amri et al., 2023; Xu , 2024; Guo et al., 2024) بينما وجدت دراسات أخرى علاقة إيجابية أو غير ذات دلالة معنوية حيث أشارت إلى أن ممارسات التجنب الضريبي يمكن أن يزيد التدفقات النقدية المتاحة لإعادة الاستثمار، مما يعزز الأرباح المستقبلية خاصة في الشركات التي تتمتع بفرص نمو عالية (Amidu, & Yorke, 2017; Xu , 2024) كما أن العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية قد تتأثر بعوامل أخرى مثل جودة التقارير المالية والبيئة وأداء المسئولية الاجتماعية للشركات(Chen et al., 2024; Du & Li, 2024).

وفي ضوء النتائج التي خلصت إليها الأدبيات السابقة، يلاحظ الباحثان وجود تباين بين الأدبيات المحاسبية بشأن العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح، ومن الملاحظ أن هناك توجه متزايد نحو الطلب من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح نحو تحقيق استمرارية في الأرباح المحاسبية، حيث أن ممارسات التجنب الضريبي يمكن أن تزيد من الأرباح قصيرة الأجل بسبب خفض

الالتزامات الضريبية، ولكنها قد تؤدي إلى مخاطر طويلة الأجل تتعلق بسمعة الشركة وشفافيتها المالية مما قد يؤثر على استقرار الأرباح المحاسبية بمرور الوقت.

في حين أظهرت بعض الدراسات المحدودة عدم وجود علاقة بينهما، مما يدعم وجود علاقة سلبية بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية، ومع ذلك لا يزال هناك تباين محدود في الأدلة والنتائج المتاحة، وأنه يمكن الاستدلال على العلاقة بينهم، وبمراجعة وتحليل الأطر النظرية، والأدلة التجريبية للدراسات السابقة التي تم تناولها نجد أن معظمها قد تمت في بيئات أجنبية بما قد يشير إلى قصور فى الأدلة الاختبارية بالتطبيق على البيئة العربية، **ويتوقع الباحثان من نتائج الدراسة الحالية أنها توفر دليلًا علي أن استمرارية الأرباح المحاسبية لشركات عينة الدراسة، سوف تتأثر معنوياً بمستوى ممارسات التجنب الضريبي،** وبناءً على الأدلة النظرية والتجريبية، وفي ضوء النتائج التحليلية التي تم التوصل اليها يُمكن للباحثان اشتقاق وصياغة الفرض الأول للبحث، كما يلى:

(H_1): توجد علاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوى بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية.

٤- تحليل العلاقة بين مستوى الملكية المؤسسية وممارسات التجنب الضريبي، واشتقاق الفرض الرئيس الثاني:

٤-١ الإطار العلمي للملكية المؤسسية:

وفى إطار التركيز على الدور الرقابي للمستثمرون المؤسسيون يتضح دورهم في مراقبة أداء الإدارة واتخاذ القرارات الاستراتيجية للشركات وذلك بالاستناد إلى حجم استثماراتهم وخبرتهم في مجال الاستثمار مما يساعد في خفض المخاطر وتحسين الأداء المالي للشركات (Boussaidi & Hamed-Sidhom, 2021; Jatana, 2023)، ويشير ذلك إلى أن المستثمرين المؤسسيين يفضلون عادة تجنب الاستراتيجيات عالية المخاطر المتعلقة بممارسات التجنب الضريبي فهم غالباً ما يكونون أكثر حذراً في خيارات استثماراتهم مما يدفعهم إلى الابتعاد عن الممارسات الضريبية العدوانية Aggressive Tax Avoidance Strategies التي قد تؤدي

إلى مشاكل قانونية أو مالية محتملة او المشكلات المتعلقة بالسمعة التي قد تنشأ عن ممارسات ضريبية محفوفة بالمخاطر (Oussii and Klibi, 2024).

وفى ذات السياق يري (Khurana and Moser, 2013) أن المستثمرين المؤسسيين الذين يركزون على الأهداف طويلة الأجل يميلون إلى اتخاذ مواقف ضريبية أقل عدوانية لأنهم يهتمون أكثر بسمعتهم على المدى الطويل، وايضاً أشارت دراسة (Koverman and Velte, 2019) إلى أنه في بعض الدول، والتي تقدم الصناديق الاستثمارية المملوكة للدولة كمساهمين على المدى الطويل وبحكم طبيعة ملكيتهم طويلة الأجل يميلون إلى تبني مواقف ضريبية أقل عدوانية نظراً لمصلحتهم في استدامة التدفقات الضريبية على المدى الطويل حتى يمكن أن تستفيد الدولة من مدفوعات الضرائب، كما يري (Garg et al., 2022) أنه يمكن النظر لممارسات التجنب الضريبي باعتبارها أحد العواقب الاقتصادية للقدرة الإدارية للمديرين وتظهر من خلال استخدام الاستراتيجيات والتقنيات الضريبية القانونية لتقليل مبالغ الضرائب التي تدفعها الشركات، وهذا يتطلب قدرة إدارية عالية للمديرين على التخطيط المالي والضريبي. ويرى الباحثان أن الملكية المؤسسية يمكن أن تؤدى دور جوهري في الحد من قدرات الإدارة فيما يتعلق باستخدام الاستراتيجيات والتقنيات الضريبية القانونية لممارسات التجنب الضريبي

ويمكن للملكية المؤسسية الحدّ من تصرفات الإدارة والتأثير في قرارات الشركة وسياساتها، بما في ذلك السياسات الضريبية، ومع ذلك قد ينشأ تحالف بين الإدارة وكبار المُلاك لتحقيق مصالحهم الذاتية مثل تقليل العبء الضريبي للشركة من خلال ممارسات التجنب الضريبي، وذلك على حساب صغار المستثمرين الذين قد لا يستفيدون بنفس القدر من هذه الممارسات، أو قد يتحملون المخاطر المرتبطة بهذه الممارسات، ويري (Desai & Dharmapala, 2009) أن تركز الملكية المؤسسية يُمكن أن يُشجع على تبني استراتيجيات ضريبية أكثر تهدف إلى تعظيم قيمة الشركة للمُلاك الكبار، حتى لو كان ذلك على حساب الشفافية أو العدالة الضريبية.

تؤدى الملكية المؤسسية دورًا متباينًا في إدارة ممارسات التجنب الضريبي، فبينما وجدت بعض الدراسات السابقة (Richardson et al., 2015) عدم وجود تأثير

للملكية المؤسسية على مستوى ممارسات التجنب الضريبي، أشارت دراسات أخرى (Khan et al., 2017) إلى أن هذه الملكية قد تشجع على مثل هذه الممارسات. ومع ذلك المستثمرين المؤسسيين قد يسعون إلى تحقيق توازن في مستوى التجنب الضريبي والعمل على الحد منه في بعض الحالات.

٢-٤ تحليل وتقييم أثر مستوى الملكية المؤسسية كأحد آليات الحوكمة على ممارسات التجنب الضريبي، واشتقاق الفرض الرئيس الثاني:

يعتبر دراسة وتحليل إطار العلاقة بين هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي ذات أهمية خاصة في سياق الاقتصادات الناشئة (Hassan et al., 2022)، وفى هذا الإطار استهدفت دراسة (Khan et al., 2014) تحليل العلاقة بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات والتجنب الضريبي في الشركات المُدرجة في بورصة كراتشي للأوراق المالية في باكستان، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتجنب الضريبي أي أن الشركات التي تُمارس أنشطة مسؤولية اجتماعية تميل إلى الانخراط في التجنب الضريبي أقل، كما أوضحت نتائج الدراسة زيادة اعتماد شركات العينة على الملاذات الضريبية كأحد الأساليب الرئيسية للتجنب الضريبي، بالإضافة إلى ذلك كشفت الدراسة أن الشركات التي تمارس التجنب الضريبي بشكل أكبر تستطيع تحقيق بعض العوائد في الآجل القصير مثل زيادة هامش الربح وتحسين قدرتها على تلبية توقعات المحللين الماليين بشأن الأرباح المستقبلية، وهذه الممارسات رغم تحقيقها عوائد قصيرة الأجل قد تعرض الشركة لمخاطر قانونية على المدى الطويل، خاصةً مع تزايد الرقابة على الممارسات الضريبية للشركات كما أن التركيز المفرط على تلبية توقعات المحللين من خلال التجنب الضريبي قد يُؤدي إلى تضليل المستثمرين حول الأداء الحقيقي للشركة.

كما تناولت دراسة (Eskandar & Ebrahimi, 2020) قياس أثر هيكل ملكية الشركات كأحد أبرز العوامل المؤثرة في التجنب الضريبي مع التركيز على الملكية المؤسسية، وقياس تأثيرها وأنواعها على ممارسات التجنب الضريبي للشركات، تحقيقًا لذلك تم تقسيم الملكية المؤسسية إلى مجموعتين، نشطة وسلبية، وتم فحص

تأثيرهم على التجنب الضريبي (الدفتري والنقدي) من خلال عينة من الشركات المدرجة في بورصة طهران خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨)، وأوضحت النتائج أن الملكية المؤسسية لها تأثير إيجابي على ممارسات التجنب الضريبي، وبعد تقسيم الملكية المؤسسية إلى نشطة وسلبية، اتضح أن الملكية المؤسسية النشطة كان لها تأثير إيجابي على ممارسات التجنب الضريبي من خلال تحفيز الشركات على تجنب دفع الضرائب، بعكس تأثير الملكية المؤسسية السلبية على التجنب الضريبي كان سلبيًا، بالإضافة لذلك أشارت الدراسة إلى أن الملكية المؤسسية تُؤدي إلى المزيد من ممارسات التجنب الضريبي.

في حين استهدفت دراسة (Darsani & Sukartha, 2021) بحث العلاقة بين التجنب الضريبي، المُقاس بمعدل الضريبة الفعلي (ETR) وكل من الملكية المؤسسية والربحية والرافعة المالية ونسبة كثافة رأس المال في شركات قطاع التعدين المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٩)، واعتمدت الدراسة على عينة مُكونة من ٤٥ شركة وتوصلت الدراسة لوجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الملكية المؤسسية والتجنب الضريبي، وهو ما يُشير إلى أن المؤسسات الاستثمارية قد تُمارس رقابة أكبر على الشركات، مما يخفض من ممارسات التجنب الضريبي، كما وجدت الدراسة علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من الربحية وكثافة رأس المال والتجنب الضريبي، في حين لم تظهر الدراسة وجود علاقة بين الرافعة المالية والتجنب الضريبي، ويلاحظ أن نتائج الدراسة تتفق مع نظرية الوكالة التي تفسر تضارب المصالح بين الموكل (الحكومة) والوكيل (الشركات أو دافعي الضرائب) حيث تسعى الشركات إلى تعظيم أرباحها، وهو ما قد يتعارض مع مصلحة الحكومة في تحصيل الضرائب.

وفى ذات السياق هدفت دراسة (Ardillah & Halim, 2022) إلى تحليل محـدِدات التجنب الضريبي في الشركات المُدرجة ببورصة إسطنبول (٢٠١٢-٢٠١٦)، مع التركيز على الملكية المؤسسية، والتعويض عن الخسائر الضريبية، والتحفظ المحاسبي، وباستخدام نموذجي الانحدار اللوجستي والخطي، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي للملكية المؤسسية على ممارسات التجنب الضريبي، وفى المقابل كان لها تأثير معنوي على التعويض عن الخسائر الضريبية،

كما اتضح وجود تأثير معنوي للتحفظ المحاسبي على ممارسات التجنب الضريبي، ما يُشير إلى إمكانية استخدامه كأداة لخفض المدفوعات الضريبية، وتوصي الدراسة تشجيع الشركات على تبني التحفظ المحاسبي بدلًا من التجنب الضريبي، تُضيف الدراسة أيضًا أن الملكية المؤسسية تُساهم في استقرار السوق المالي، وتؤكد الدراسة على أهمية التحفظ المحاسبي في تحسين الجدوى الاقتصادية للشركات وتقليل تكاليفها من خلال الالتزام بالمعايير المحاسبية.

كما تناولت دراسة (Dakhli, 2022) تحليل العلاقة بين هيكل الملكية المؤسسية والتجنب الضريبي في الشركات في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات كمتغير وسيط، حيث ركزت الدراسة على ٢٠٠ شركة فرنسية مدرجة خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٨)، وفى إطار استخدم نمذجة المعادلات الهيكلية لتحليل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة، وتوصلت الدراسة إلى أن الملكية المؤسسية تؤثر سلباً على التجنب الضريبي مما يشير إلى أن زيادة نسبة الملكية المؤسسية تخفض من احتمالية اعتماد الشركات على ممارسات التجنب الضريبي، كما أظهرت نتائج الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تلعب دوراً وسيطاً في هذه العلاقة، حيث تؤثر السلوكيات المسؤولة اجتماعياً على كيفية تأثير هيكل الملكية المؤسسية على الاستراتيجيات الضريبية التي تتبعها الشركة.

وإتساقاً مع سبق، تناولت دراسة (Suripto & Hakim, 2024) دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في تعديل تأثير كل من أداء الأرباح والملكية المؤسسية على التجنب الضريبي للشركات المدرجة في مؤشر (Investor 33) خلال الفترة من (٢٠١٨-٢٠٢٢)، وباستخدام نماذج انحدار التأثير العشوائي أظهرت النتائج أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعزز التأثير السلبي لأداء الأرباح على التجنب الضريبي، حيث تلتزم الشركات ذات الأداء المرتفع للأسهم والمستوى العالي من المسؤولية الاجتماعية بدفع الضرائب المستحقة، كما توصلت الدراسة إلى أن الملكية المؤسسية لا تؤثر بشكل مباشر على مستوى التجنب الضريبي ولكنها تُظهر تأثيرًا إيجابيًا عندما تكون مصحوبة بأنشطة مكثفة للمسؤولية الاجتماعية للشركات يشير ذلك إلى أن المستثمرين المؤسسيين غالبًا ما يركزون على تحقيق العوائد حتى لو تطلب

ذلك دعم بعض الاستراتيجيات المرتبطة بممارسات التجنب الضريبي وهذا يظهر ازدواجية الدور الذى قد يترتب على المسؤولية الاجتماعية للشركات حيث يمكن استخدامها كأداة لتحسين الامتثال الضريبي أو للتغطية على ممارسات التجنب الضريبي.

كما هدفت دراسة (Rizqi & Pratiwi, 2024) إلى استكشاف التأثير المتداخل لحجم الشركة، والربحية، والملكية المؤسسية على التجنب الضريبي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة إندونيسيا وذلك في إطار الشركات الصناعية العاملة في قطاع المنتجات الاستهلاكية والمدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من (٢٠١٩-٢٠٢٣)، ووفقًا للنتائج التي تم التوصل إليها تبين أن الربحية، حجم الشركة، والملكية المؤسسية تلعب دورًا مهمًا في ممارسات التجنب الضريبي، حيث أن الشركات الأكبر حجمًا تميل إلى ممارسات التجنب الضريبي بشكل أعلى من الشركات الأقل حجماً نظراً لأنها تمتلك موارد أكبر للتخطيط الضريبي وخبرات قانونية تمكنها من استغلال الثغرات الضريبية، في حين أن الشركات ذات الربحية العالية كانت أقل اعتمادًا على ممارسات التجنب الضريبي لأنالشركات المربحة تميل إلى الامتثال الضريبي لتجنب المخاطر القانونية أو التأثير السلبي على سمعتها، كما أن وجود مستوى الملكية المؤسسية الأعلى يساعد في الحد من ممارسات التجنب الضريبي.

وبمراجعة وتحليل الأطر النظرية، والأدلة التجريبية للدراسات السابقة، نجد أن معظمها قد تمت في بيئات أجنبية، بما قد يشير إلى قصور فى الأدلة الاختبارية بالتطبيق على البيئة المصرية، ومن ثم يتوقع الباحثان من نتائج الدراسة الحالية وجود تأثير سلبي بين مستوى الملكية المؤسسية بالشركات وممارسات التجنب الضريبي، وبناءً عليه وفي ضوء النتائج التحليلية التي تم التوصل اليها، يُمكن للباحثان اشتقاق وصياغة الفرض الثانى للبحث، كما يلى:

(H_2): توجد علاقة ارتباط ذات تأثير معنوى بين مستوى الملكية المؤسسية وممارسات التجنب الضريبي في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية.

٥- العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية في ظل الأثر الوسيط للملكية المؤسسية، واشتقاق الفرض الرئيس الثالث:

تُشير نظرية نشاط المستثمرين theory of investor activism إلى أن المستثمرين المؤسسيين قادرون على التفاعل مع الإدارة للتأثير في سياسات الشركة وممارساتها المرتبطة بممارسات التجنب الضريبي (Tsang et al., 2019)ومن خلال ممارسة الضغوط على الإدارة لاعتماد استراتيجيات ضريبية تتسم بمزيد من الشفافية والتوجه نحو الاستدامة المالية يُمكن للمستثمرين المؤسسيين المساهمة في ضمان استقرار الأرباح واستمراريتها مستقبلاً، وفى ذات السياق أشار (Abdul Wahab et al., 2017) إلى أن الرقابة من قِبل المستثمرين المؤسسيين تزداد مع زيادة مستوى الملكية مما يودي إلى انخفاض السلوك الضريبي العدواني، كما أفاد كل من (Huang & Zhang, 2020) بأن المستوى المرتفع من الملكية المؤسسية يخفف من أثر الخبرة المالية للرئيس التنفيذي في ممارسات التجنب الضريبي، كما استهدفت دراسة (Andayani, 2021) تحليل العلاقة بين التجنب الضريبي وإدارة الأرباح، وتقارير الاستدامة، مع أضافة حوكمة الشركات كمتغير وسيط، وأظهرت النتائج أن التجنب الضريبي لا يؤثر سلبًا على قيمة الشركة، بينما تؤثر إدارة الأرباح عليها سلبًا، ولم تظهر تقارير الاستدامة تأثيرًا إيجابيًا، كما لم تخفض حوكمة الشركات تأثير التجنب الضريبي، لكن هناك انخفاض في التأثير السلبي لإدارة الأرباح.

وباستخدام بيانات عينة من الشركات المدرجة في ستة دول آسيوية خلال الفترة من (٢٠٠١ - ٢٠١٤) توصلت دراسة (Firman et al., 2020) أن التوافق بين السجلات المحاسبية والضريبية يُعزّز من التأثيرات السلبية لممارسات لتجنب الضريبي على استدامة الأرباح، وعندما يكون هناك تطابق كبير بين المعايير المحاسبية المُستخدمة في إعداد البيانات المالية والقوانين الضريبية للدولة، يُصبح التجنب الضريبي أكثر عرضة للتأثير سلبًا على استدامة الأرباح، كما أكدت دراسة (Blaylock et al., 2012) على أن مصدر الفروق بين السجلات المحاسبية والضريبية يُعتبر عاملاً حاسما في تحديد استدامة الأرباح، لأن الشركات التي تظهر لديها فروق كبيرة بين السجلات المحاسبية والضريبية نتيجة لممارسات التجنب

الضريبي تميل إلى إظهار استدامة أكبر في مستحقاتها، بينما الشركات التي تنشأ لديها هذه الفروق بسبب إدارة الأرباح بهدف تضخيمها تُظهر استدامة أقل في كل من أرباحها ومستحقاتها كما يُلاحظ أن المستثمرين لديهم القدرة على التمييز بين مصدر الفروق بين السجلات المحاسبية والضريبية مما يسمح لهم بتسعير استمرارية الاستحقاقات Price Accruals Persistence.

كما تناولت دراسة (Andayani, 2021) قياس تأثير ممارسات التجنب الضريبي، الإفصاح عن التقارير البيئية والاجتماعية (الاستدامة)، وإدارة الأرباح على قيمة الشركات في ظل التحول الرقمي مع أضافة حوكمة الشركات كمتغير وسيط، وأظهرت نتائج الدراسة أن التجنب الضريبي وإدارة الأرباح لهما تأثير سلبي معنوي على قيمة الشركة، في المقابل يظهر الإفصاح عن تقارير الاستدامة تأثير إيجابي على قيمة الشركة، حيث يعزز الشفافية واهتمام المستثمرين بالاستدامة، بالإضافة إلى ذلك وجدت الدراسة أن حوكمة الشركات تلعب دورًا محوريًا في تعزيز العلاقة الإيجابية بين الإفصاح عن الاستدامة وقيمة الشركة، وفي نفس الوقت تخفف من الآثار السلبية لممارسات التجنب الضريبي وإدارة الأرباح، كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز آليات الرقابة الداخلية والخارجية للحوكمة للحد من ممارسات التجنب الضريبي التي تؤثر سلبياً على قيمة الشركة في ظل التحول الرقمي.

كما استهدفت دراسة (Xu, 2024) تحليل العلاقة بين التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح بالتطبيق على الشركات الصينية المدرجة خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٠)، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستدامة الأرباح هي علاقة متشابكة ذات تأثير مزدوج، ويتضح أن ممارسات التجنب الضريبي بشكل عام تؤثر إيجابيًا على استمرارية الأرباح، أي تُساهم في استقرارها واستمراريتها، ومع ذلك، فإن المُبالغة في ممارسات التجنب الضريبي قد تُؤدّي إلى نتائج عكسية، حيث تُقلّل من استدامة الأرباح لا سيما في الشركات غير المملوكة للدولة، ويُمكن للمستثمرين المؤسسيين من خلال دورهم الرقابي أن يُساهموا في تخفيف التأثير السلبي لممارسات التجنب الضريبي المُفرط على استدامة الأرباح.

وفى ذات السياق تناولت دراسة (Fitri & Hakim, 2024) الدور المُعدل للملكية المؤسسية في العلاقة بين كل من التسعير التحويلي ونمو المبيعات من جهة، والتجنب الضريبي للشركات العاملة في قطاع الصناعات التحويلية للأغذية والمشروبات في إندونيسيا من جهة أخرى، ومن خلال تحليل التقارير المالية لعدد (١٢) شركة بشكل نصف سنوي خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٢) بإجمالي مشاهدات ١٩٢ مشاهدة، وأظهرت نتائج الدراسة أن كلاً من نمو المبيعات والملكية المؤسسية يرتبطان إيجابًا بممارسات التجنب الضريبي للشركات، بينما لم يتضح وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للتسعير التحويلي على التجنب الضريبي، كما توصلت الدراسة إلى أن طبيعة الملكية المؤسسية عامل مزدوج في ممارسات التجنب الضريبي للشركات، فمن جانب، تُساهم الملكية المؤسسية في الحد من تأثير التسعير التحويلي على التجنب الضريبي، ومن جانب آخر، قد تُؤدّي زيادة الملكية المؤسسية في الشركة إلى تفاقم ممارسات التجنب الضريبي الناتجة عن نمو المبيعات.

كما تناولت دراسة (Ali et al., 2024) في تأثير خصائص مجلس الإدارة مثل حجم المجلس، واستقلالية المجلس، وتكرار اجتماعات المجلس، والتمثيل النسائي في المجلس، وحجم لجنة المراجعة على ممارسات التجنب الضريبي بالإضافة إلى استكشف الدور التفاعلي للملكية المؤسسية في تعزيز هذه العلاقات، تم استخدام عينة من الشركات غير المالية المدرجة في بورصة باكستان خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٢٠)، أظهرت النتائج عن وجود علاقة سلبية بين حجم المجلس، واستقلاليته، وتكرار اجتماعاته، والتمثيل النسائي، ولجان المراجعة وممارسات التجنب الضريبي، كما أن وجود الملكية المؤسسية يعزز من قوة هذه العلاقات بمعنى أن وجود المستثمرين المؤسسيين يعزز من العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وممارسات التجنب الضريبي من خلال توجيه الإدارة نحو الالتزام بالسياسات الضريبية وتقليل المخاطر المرتبطة بممارسات التجنب الضريبي.

وبمراجعة وتحليل الأطر النظرية، والأدلة التجريبية للدراسات السابقة، تشير إلى قصور فى الأدلة الاختبارية بالتطبيق على البيئة المصرية، حيث نجد أن معظم الدراسات قد تمت في بيئات أجنبية، ويتضح أن الملكية المؤسسية تقوم بدور وسيط في

العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح، وتُشير إلى أن مستوى الملكية المؤسسية يُمكن أن يُعدل من تأثير ممارسات التجنب الضريبي على استقرار الأرباح واستمراريتها وذلك من خلال الأنشطة الرقابية التي يُمارسها المستثمرون المؤسسين، والتي يُمكن أن تؤثر على الحد من الآثار السلبية للاستراتيجيات الضريبية العدوانية، وذلك عن طريق تعزيز الشفافية والمساءلة، ومن ثم يتوقع الباحثان من نتائج الدراسة الحالية أن الملكية المؤسسية سوف تؤثر على الحد من استخدام ممارسات التجنب الضريبي، وبالتالي سوف تتأثر معنوياً العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية للشركات بمستوى الملكية المؤسسية، **وبناءً عليه وفي ضوء النتائج غير المتسقة والجدل المحاسبي القائم حول العلاقات المتداخلة بين المتغيرات محل الدارسة يُمكن للباحثان اشتقاق وصياغة الفرض الثالث للبحث، كما يلى:**

(H_3): يختلف التأثير السلبي لممارسات التجنب الضريبي على استمرارية الأرباح المحاسبية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف مستوي الملكية المؤسسية.

٦- منهجية البحث وبناء النماذج التطبيقية:

استهدف البحث تحليل العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستدامة الأرباح المحاسبية في ظل الدور الوسيط للملكية المؤسسية بالتطبيق على الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام (٢٠١٧ حتى ٢٠٢٣)، وقد اعتمد الباحثان على عينة تحكمية، ولتحقيق هدف البحث اعتمد الباحثان على أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) حيث تم تحليل البيانات المالية والتشغيلية للشركات الواردة بالتقارير المالية، بعد استبعاد قطاع البنوك والخدمات المالية غير المصرفية، نظراً للطبيعة الخاصة للقطاعين، وكذلك قطاع الغاز والبترول، نظرا لأنه يخضع لمعدل ضريبة مختلف عن بقية الشركات حيث تخضع شركات البحث عن البترول والغاز وإنتاجها للضريبة بسعر ٤٠,٥٥٪ ، والتي قد تؤثر على دقة نتائج الدراسة التطبيقية، **ويمكن بيان منهجية البحث، وبناء النماذج التطبيقية من خلال النقاط التالية:**

٦-١ توصيف وقياس متغيرات البحث:

استناداً على ما تم عرضه من خلال مشكلة البحث، وأهدافها، يمكن تحديد متغيرات الدراسة، وتوصيفها، وفي ضوء استقراء أدبيات المحاسبة السابقة، يمكن للباحثان تحديد متغيرات الدراسة وتوصيفها وكيفية قياسها، **وذلك على النحو التالى:**

٦-١-١ قياس المتغير التابع : استمرارية الأرباح المحاسبية (PAearn)

تعكس استمرارية الأرباح مدى تأثير الأرباح الحالية على توقعات الأرباح المستقبلية مما يجعلها أحد المؤشرات الأساسية لتقييم الأداء المالي للشركات كما تُظهر الاستمرارية قدرة الأرباح الحالية على تقديم صورة دقيقة عن الوضع المالي للشركة مما يُسهم في تحسين التنبؤ بالأرباح المستقبلية ودعم عملية اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة، وتُؤثر استمرارية الأرباح على استدامة الاستقرار المالي وتوقع فرص النمو المحتملة للشركات (Blaylock et al., 2012; Savitri et al., 2020; Gao et al., 2023).

وتم قياس استمرارية الأرباح المحاسبية (PAearn) باستخدام معامل ميل الإنحدار فى نموذج الإنحدار البسيط الذى يربط بين الأرباح الحالية والأرباح المستقبلية ويعكس مدى قدرة بنود الأرباح على الإستمرار من فترة لأخرى، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التي قدمتها دراسة (Dechow et al., 2010):

$$Earn_{it+1} / Total\ Assets_{it} = B_0 + B_1 (Earn_{it} / Total\ Assets_{it}) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$Earn_{it+1}$: صافى الدخل قبل البنود غير العادية للشركة (i) فى السنة (t+1)
$Total\ Assets_{it}$: متوسط إجمالى الأصول للشركة (i) فى السنة (t)
$Earn_{it}$: صافى الدخل قبل البنود غير العادية للشركة (i) فى السنة (t)
B_0: الثابت (intercept) وهو قيمة الأرباح المستقبلية عندما تكون الأرباح الحالية صفر.
B_1: معامل الانحدار(slope) ، الذي يقيس مدى تأثير الأرباح الحالية على الأرباح المستقبلية والذى يعكس استمرارية الأرباح المحاسبية.
ε_{it}: الخطأ العشوائي الذي يمثل العوامل غير المفسرة بواسطة النموذج للشركة (i) فى السنة (t) والتي تؤثر على الأرباح المستقبلية.

٦-١-٢ قياس المتغير المستقل : ممارسات التجنب الضريبى (TaxAvoid)

تُستخدم عدة بدائل لقياس ممارسات التجنب الضريبي tax avoidance منها معدل الضريبية الفعال (Effective Tax Rate - ETR) والذى يمثل النسبة المئوية للضرائب التي تدفعها الشركة فعليًا وهو يختلف عن معدل الضريبة القانوني الذي تحدده قوانين الضرائب، حيث أن المعدل الفعال يأخذ في الاعتبار جميع العوامل التي تؤثر على مبلغ الضريبة المدفوعة، مثل الإعفاءات الضريبية والخصومات والحوافز الضريبية الأخرى، كما تستخدم الفروق بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة (Book-Tax Differences – BTD) وتنشأ هذه الفروق بسبب اختلاف المعايير المحاسبية عن قوانين الضرائب في معالجة بعض البنود مثل الإهلاك واستهلاك الأصول والمخصصات (Kovermann and Velte, 2019; Wang et al., 2020; Velte, 2024).

وقد اعتمد الباحثان فى قياس ممارسات التجنب الضريبى علي المقياس الأكثر شيوعاً وهو معدل الضريبة الفعال الحالي (CETR) كمؤشر لقياس ممارسات التجنب الضريبي لأنه لا يتأثر بالاستحقاقات الأختيارية وإنما يعكس الاستراتيجيات التي تنفذها الإدارة (Lee et al., 2015) وطبقًا لتلك الطريقة يتم المقارنة بين معدل الضريبة القانوني Statutory Tax Rate (STR) المطبق وفقًا للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، والذى يبلغ ٢٢,٥٪ ويمكن حساب معدل الضريبة الفعال الحالي Current Effective Tax Rate (ETR) **من خلال المعادلة الآتية وذلك قياساً على** (Cheng et al., 2012; Firmansyah & Muliana, 2018; Juliana et al., 2023; Suripto & Hakim, 2024, Rizqi & Pratiwi, 2024)**:**

$$\textbf{CETR}_{i,t} = \frac{\textbf{Total Tax Expense}_{i,t} - \textbf{Deferred Tax Expense}_{i,t}}{\textbf{Pretax Net Profit}_{i,t}}$$

حيث أن:

- Current ETR: معدل الضريبة الفعال الحالي للشركة (i) في الفترة (t).
- Total Tax Expense: إجمالي مصروف الضرائب للشركة (i) في الفترة (t).
- Deferred Tax Expense: مصروف الضرائب المؤجلة للشركة (i) في الفترة (t).
- Pretax Net Profit: صافى الدخل قبل الضرائب للشركة (i) في الفترة (t).

ويتم تحديد درجة ممارسات التجنب الضريبى للشركة بالفرق بين معدل الضريبة القانوني (STR) ومعدل الضريبة الفعال الحالي (CETR) ويلاحظ أنه كلما زاد معدل الضريبة القانوني المطبق بالدولة عن معدل الضريبة الفعال الحالي كلما كانت هناك وفورات ضريبية أكثر من التجنب الضريبي، ويكون معدل الضريبة الفعال مساوي للصفر في حالة تحقيق الشركة خسائر أو وجود صافي دخل ضريبي سلبي، ويُعتبر انخفاض معدل الضريبة الفعال مؤشرا محتملاً على ممارسات التجنب الضريبي فكلما انخفض المعدل الفعلي يُشير ذلك إلى أن الشركة تمكنت من تخفيض التزاماتها الضريبية بطريقة ما سواء من خلال استغلال الثغرات القانونية أو استخدام الحوافز الضريبية المتاحة والعكس صحيح (Firmansyah & Muliana, 2018).

٦-١-٣ قياس المتغير الوسيط : الملكية المؤسسية (IOS)

تعتبر الملكية المؤسسية (Institutional Ownership) إحدى آليات الحوكمة والتي تساهم في تحقيق الرقابة الفعالة نتيجة الخبرة التي يمتلكها المستثمرين المؤسسين وتمثل النسبة المئوية لملكية المؤسسات في الشركة واعتمد الباحثان في قياسها على نسبة الأسهم المملوكة للمستثمرين المؤسسين (البنوك، صناديق الإستثمار، شركات التأمين، شركات الخدمات المالية وغيرها) إلى إجمالى أسهم الشركة وتُشير نظرية الوكالة إلى أن الملكية المؤسسية يُمكن أن تؤثر على الحد من ممارسات التجنب الضريبي للشركات خاصة مع تزايد المخاطر الأخلاقية الناتجة عن تعارض المصالح وذلك قياساً على (Arianti, 2020; Darsani, & Sukartha, 2021; Juliana et al., 2023; Chairunesia, 2023, Rizqi & Pratiwi, 2024).

٦-١-٤ قياس المتغيرات الرقابية:

بمراجعة الأدبات المحاسبية السابقة المرتبطة توصل الباحثان إلى أن هناك بعض المتغيرات التي قد تؤثر على العلاقة بين المتغيرات البحثية للدراسة الحالية، وبناءً عليه اعتمدت الدراسة الحالية على (٥) متغيرات رقابية تتمثل في:

- **حجم الشركة (Firm Size)** حيث يشير حجم الشركة إلى الموارد والإمكانات المتاحة لها حيث تتميز الشركات الكبيرة بقدرتها على تحمل تكاليف التجنب الضريبي نتيجة لوفرة مواردها، مما يمنحها حوافز أكبر لتخفيض العبء الضريبي وتزداد هذه الحوافز مع زيادة حجم الشركة حيث يمكن للشركات الكبرى استغلال ثغرات قانونية

بشكل أكثر مقارنة بالشركات الصغيرة ويتم قياس حجم الشركة باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي القيمة الدفترية لأصول الشركة في نهاية السنة المالية قياساً على (Arianti , 2020; Fauzan, 2021; Apriatna & Oktris, 2022; Juliana et al., 2023; Rizqi & Pratiwi, 2024; Kristiani et al., 2024).

- **درجة الرافعة المالية (Leverage)** تعبر الرافعة المالية عن مدى اعتماد الشركة على الديون في تمويل أصولها وقدرتها على سداد التزاماتها المالية فى تاريخ الاستحقاق ويمكن قياسها بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول ويُؤدِي ارتفاع درجة الرافعة المالية إلى زيادة مصروفات الفائدة مما يخفض الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي العبء الضريبي الفعلي، لذلك قد تعتمد بعض الشركات ذات الرافعة المالية العالية بشكل أقل على ممارسات التجنب الضريبي (Eddy and Angela, 2020; Arianti, 2020; Fauzan, 2021; Juliana et al., 2023; Suripto & Hakim, 2024) وفى ذات السياق خلصت نتائج أحدى الدراسات إلى وجود تأثير سلبي للرافعة المالية على استمرارية الأرباح (مليجى، ٢٠١٥).
- **العائد على الأصول (Return on Assets)** يعكس مدى كفاءة الشركة في توظيف أصولها لتحقيق أرباح مستدامة مما يشير إلى وجود إدارة تتمتع بمهارات عالية في استغلال الموارد بفعالية لتحقيق إيرادات أكبر، كما يُعد دليل على التزام الشركة بسلوكيات ضريبية مقبولة ترتبط بانخفاض ممارسات التجنب الضريبي ويتم حساب حسابه من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضريبة في نهاية السنة (t) للشركة (i) على إجمالي الأصول قياساً على (Apriatna & Oktris, 2022; Abubakar et al., 2024; Kristiani et al., 2024; Hoopes et al., 2024).
- **معدل النمو (Growth rate)** يُعتبر نمو إجمالي الأصول مؤشر يُستخدم لتقييم توسع الشركة واستثماراتها ويتم حساب نسبة نمو الأصول من خلال المعادلة التالية: نسبة نمو الأصول = [(إجمالي الأصول في نهاية الفترة - إجمالي الأصول في بداية الفترة) ÷ إجمالي الأصول في بداية الفترة] × ١٠٠، وذلك قياساً على (Apriatna & Oktris, 2022; Juliana et al., 2023; Rizqi & Pratiwi, 2024; Kristiani et al., 2024).
- **نوع الصناعة (Ind Fixed)** متغير وهمى يعبر عن نوع القطاع الاقتصادي، ويأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة تمارس نشاط صناعي أو القيمة (صفر) بخلاف ذلك.

٢-٦ نماذج العلاقة بين متغيرات المشكلة البحثية:

بناء على ما تم عرضه خلال مشكلة البحث وأهدافه قام الباحثان بتطوير (٣) نماذج تحليل العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية في ظل الدور الوسيط للملكية المؤسسية، وقد تضمن البحث استخدام بعض المتغيرات الرقابية التي تساهم في ضبط العلاقة بين المتغيرات البحثية مما يعزز من دقة النتائج وموثوقيتها، **ويُمكن للباحثان توضيح العلاقة بين المتغيرات البحثية للدراسة من خلال الشكل رقم (١):**

شكل رقم (١) العلاقة بين المتغيرات البحثية

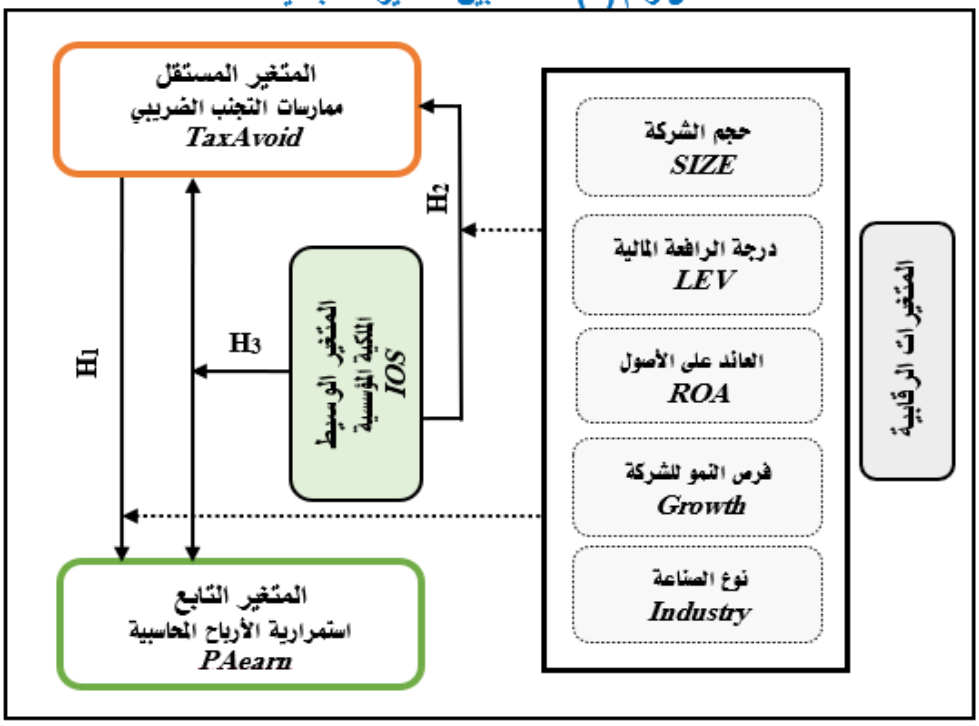

وبعد استعراض الشكل السابق، الذي يوضح العلاقات بين المتغير المستقل، والمتغير الوسيط، والمتغيرات الرقابية مع المتغير التابع لمشكلة البحث وبناءً على ما تم عرضه خلال مشكلة البحث، وأهدافها، وفروضها، والأدبيات السابقة **يمكن للباحثان صياغة النماذج البحثية اللازمة لاختبار فروض الدراسة، وذلك على النحو التالي:**

- **لاختبار الفرض الأول:** الخاص بقياس العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية، **وبناءً عليه قام الباحثان بصياغة النموذج كما يلي:**

$$PAearn_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 (TaxAvoid_{i,t}) + \beta_2 (SIZE_{i,t}) + \beta_3 (LEV_{i,t}) + \beta_4 (ROA_{i,t}) + \beta_5 (Growth_{i,t}) + \beta_6 (Industry_{i,t}) + \Sigma_{i,t} \quad \textit{Model (1)}$$

- **لاختبار الفرض الثاني:** الخاص بقياس العلاقة بين مستوى الملكية المؤسسية بالشركة وممارسات التجنب الضريبي، **وبناءً عليه قام الباحثان بصياغة النموذج كما يلي:**

$$TaxAvoid_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 (IOS_{i,t}) + \beta_2 (SIZE_{i,t}) + \beta_3 (LEV_{i,t}) + \beta_4 (ROA_{i,t}) + \beta_5 (Growth_{i,t}) + \beta_6 (Industry_{i,t}) + \Sigma_{i,t} \quad \textit{Model (2)}$$

- **لاختبار الفرض الثالث:** الخاص بقياس العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية في ظل توسيط مستوى الملكية المؤسسية، **وبناءً عليه قام الباحثان بصياغة النموذج كما يلي:**

$$PAearn_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 (TaxAvoid_{i,t}) + \beta_2 (TaxAvoid * IOS_{i,t}) + \beta_3 (SIZE_{i,t}) + \beta_4 (LEV_{i,t}) + \beta_5 (ROA_{i,t}) + \beta_6 (Growth_{i,t}) + \beta_7 (Industry_{i,t}) + \Sigma_{i,t} \quad \textit{Model (3)}$$

حيث أن:

رمز المتغير	متغيرات الدراسة
PAearn	استمرارية الأرباح المحاسبية (Earnings Persistence)
TaxAvoid	ممارسات التجنب الضريبى (Tax Avoidance)
IOS	الملكية المؤسسية (Institutional Ownership)
(TaxAvoid * IOS)	الأثر المشترك للعلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي والملكية المؤسسية.
SIZE	حجم الشركة (Company Size)
LEV	درجة الرافعة المالية (Leverage)
ROA	العائد على الأصول (Return on Assets)
Growth	معدل النمو (Growth rate)
Industry	نوع الصناعة التي تنتمي اليها الشركة (Industry)
β_0	الحد الثابت فى نماذج الانحدار.
$\beta_1 - \beta_7$	معاملات الانحدار المقدرة في نماذج الانحدار.
$\Sigma_{i,t}$	بند الخطأ العشوائي.

٧- تصميم الدراسة التطبيقية:

يُمكن للباحثان بيان تصميم الدراسة التطبيقية من خلال النقاط التالية:

٧-١ مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية خلال فترة الدراسة (٢٠١٧ - ٢٠٢٣) وقد بلغ عدد هذه الشركات (٢٣١) شركة مقسمة إلى ١٩ قطاع وذلك وفقاً لما تم حصره من مصادر الحصول على البيانات في ديسمبر ٢٠٢٣ (التقرير السنوي للبورصة المصرية، ٢٠٢٣) ، وتتكون عينة الدراسة النهائية بعد المشاهدات المستبعدة من (٥١١) مشاهدة سنوية لعدد (٧٣) شركة لمدة (٧) سنوات من الشركات المصرية موزعة على (١٣) قطاعًا من القطاعات المسجلة بالبورصة المصرية، وتم الاعتماد على نمط العينة التحكمية، **ولتحقيق الهدف من الدراسة التطبيقية قام الباحثان باختيار مفردات عينة الدراسة وفقًا للمعايير التالية:**

- أن تكون الشركات المختارة من الشركات النشطة والمدرجة خلال فترة الدراسة.
- أن تتوافر التقارير المالية عن الشركات بانتظام، وأن تتوافر فيها بيانات كافية لحساب متغيرات الدراسة وفقاً لشروط تطبيق النماذج المختلفة، وألا تكون قد تعرضت هذه الشركات للشطب أو الاندماج أو التوقف خلال فترة الدراسة.
- تستبعد الشركات التي تعد تقاريرها المالية بعملة بخلاف العملة المحلية (الجنيه المصري).
- يستبعد قطاع الغاز والبترول لأنه يخضع لمعدل ضريبة مختلف عن باقى القطاعات، حيث تخضع شركات البحث عن البترول والغاز وإنتاجها للضريبة بسعر ٤٠,٥٥٪.
- تم استبعاد المؤسسات المالية والتي تشمل قطاعات البنوك، وشركات التأمين، والخدمات المالية غير المصرفية، وذلك نظراً لاختلاف طبيعة عمل هذه المؤسسات بالإضافة إلى اختلاف المتطلبات القانونية والتنظيمية والمعايير والمتطلبات الرقابية الخاصة التي تخضع لها.

ولأغراض إجراء الدراسة التطبيقية أسفر تطبيق المعايير السابقة عن اختيار عدد (٧٣) شركة لتمثل عينة الدراسة من إجمالي عدد الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري وفقاً للتقسيم القطاعي تنتمي إلى (١٣) قطاع، ويوضح الجدول رقم (١) عدد الشركات في كل قطاع ونسبة كل قطاع في عينة الدراسة.

جدول [١]: التوزيع القطاعي لعينة الدراسة

م	القطاع	عينة الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية		نسبة الشركات بالقطاع الى إجمالي القطاعات (%)
		عدد الشركات	عدد المشاهدات	
1	موارد أساسية	11	77	15.07 %
2	رعاية صحية وأدوية	8	56	10.96 %
3	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	5	35	6.85 %
4	عقارات	11	77	15.07 %
5	مقاولات وإنشاءات هندسية	4	28	5.48 %
6	اتصالات و اعلام و تكنولوجيا المعلومات	1	7	1.37 %
7	الكيماويات	3	21	4.11 %
8	أغذية ومشروبات وتبغ	12	84	16.44 %
9	خدمات النقل والشحن	3	21	4.11 %
10	منسوجات وسلع معمرة	4	28	5.48 %
11	تجارة و موزعون	1	7	1.37 %
12	مواد البناء	8	56	10.96 %
13	ورق ومواد تعبئة وتغليف	2	14	2.74 %
	الإجمالي	73	511	100 %

ووفقاً للتقسيم القطاعي الذى تنتمي اليه شركات العينة، يمكن توضيح التوزيع النسبي لها طبقاً لكل قطاع كما يظهر في الشكل التالي:

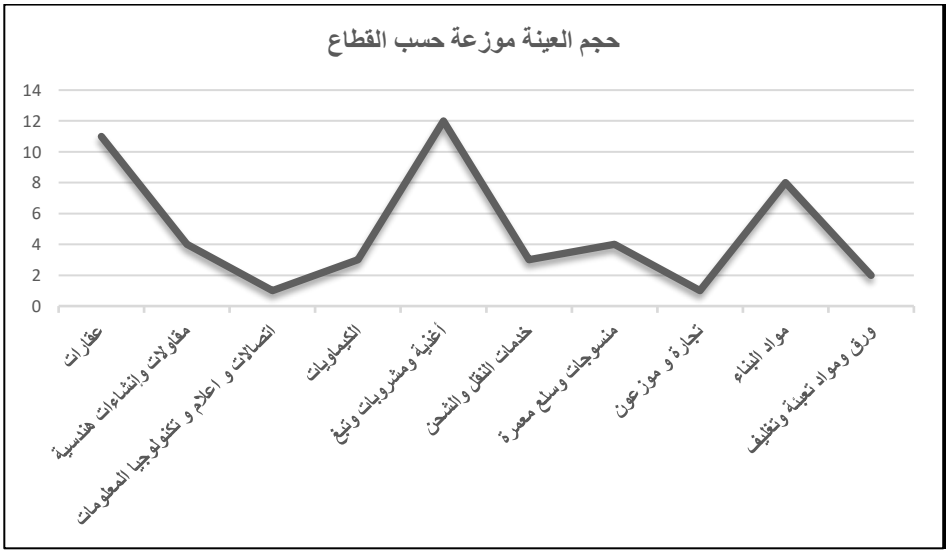

٧-٢ مصادر الحصول على البيانات:

اعتمد الباحثان عند إجراء الدراسة التطبيقية علي أسلوب تحليل المحتوي للبيانات المالية والتقارير السنوية المنشورة للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية خلال فترة الدراسة، وتم جمع البيانات من خلال التقارير المالية للشركات والمتاحة على مواقعها الالكترونية، وموقع أرقام (argamm.com)، وموقع معلومات مباشر(www.mubasher.info)، والذى يحتوى على التقارير المالية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة، وموقع شركة مصر لنشر المعلومات (www.egidegypt.com)، وكذلك موقع البورصة المصرية على الأنترنت (www.egx.com.eg)، بحيث تأخذ بيانات الدراسة شكل نماذج السلاسل الزمنية Panel Data، والتي تشتمل على بيانات ذات طبيعة مقطعية Cross Sectional Data تمتد لعدد (٧) سنوات مالية متتالية تبدأ من عام ٢٠١٧ وتنتهي في عام ٢٠٢٣.

٧-٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة:

قام الباحثان بإدخال وتشغيل البيانات باستخدام برنامج (SPSS) الإصدار (27)، وبرنامج التحليل E-Views الإصدار 12) وذلك لإجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، وتم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية في معالجة البيانات لأغراض اختبار فروض الدراسة، **وتتمثل تلك الأساليب في:**

- **التحليل الاحصائي الوصفي:** يستخدم بهدف الحصول على وصف تحليلي عن خصائص متغيرات النماذج البحثية للدراسة مثل (أقل قيمة، أعلى قيمة، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري).
- **اختبار** Jarque-Bera**:** للتحقق من مدى اقتراب بيانات الدراسة التطبيقية من توزيعها الطبيعي Normal Distribution، ومعامل الالتواء skewness والذى يقيس درجة عدم تماثل توزيع البيانات حول المتوسط، ومعامل التفرطح kurtosis الذى يقيس مدى ارتفاع أو انخفاض أطراف التوزيع مقارنة بالتوزيع الطبيعي بالنسبة لبيانات الدراسة التطبيقية.
- **اختبار (**Durbin Watson**):** لتحديد مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء في النماذج الإحصائية للدراسة التطبيقية.

- **اختبار معامل تضخم التباين (VIF):** يتم استخدام هذا الاختبار عادة لتحديد ما إذا كانت المتغيرات المستخدمة في النموذج تتفاعل مع بعضها البعض، وتم استخدام مقياس Collinearity للتأكد من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطى Multi-collinearity Test بين متغيرات الدراسة.
- **نموذج الانحدار الخطي المتعدد:** بأسلوب تحليل البيانات القطاعية المتحرك Panel data Analysis Dynamic، من خلال استخدام نموذج الانحدار التجميعي Pooled OLS Regression Model ويستخدم لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات المعتمدة على مدى فترة زمنية معينة.

٨- تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث:

اعتمد الباحثان على استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار (27) وبرنامج اختبار السلاسل الزمنية (E-Views) الإصدار (12) في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، واختبار فروضها، **وذلك على النحو التالي:**

٨-١ اختبار صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي:

اعتمد الباحثان للتحقق من صلاحية بيانات الدراسة التطبيقية للتحليل الإحصائي على إجراء الاختبارات الإحصائية التالية:

٨-١-١ اختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution Test):

استخدم الباحثان اختبار (Jarque-Bera Test) وذلك للتحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي وذلك بالنسبة لمتغيرات الدراسة الكمية المتصلة المتمثلة في استمرارية الأرباح المحاسبية (PAearn)، ممارسات التجنب الضريبى (TaxAvoid)، الملكية المؤسسية (IOS)، الأثر المشترك للعلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومستوى الملكية المؤسسية (TaxAvoid * IOS)، حجم الشركة (SIZE)، درجة الرافعة المالية (LEV)، العائد على الأصول (ROA)، معدل النمو (Growth)، وتعتبر البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي أذا كان مستوى المعنوية (p-value) في الاختبار أقل من (0.05)، ويوضح الباحثان من خلال جدول (٢) ملخص لنتائج اختبارات التوزيع الطبيعي:

جدول [٢] : نتائج اختبار تبعية متغيرات الدراسة الكمية المتصلة للتوزيع الطبيعي باستخدام *Jarque-Bera Test*

Kurtosis	*Skewness*	*Jarque-Bera Test*		*Obs.*	المتغيرات
		p-value	*Jarque-Bera*		
154.6753	10.95107	0.000	500037.2	511	PAearn
-0.34015	2.310609	0.000046	19.97297	511	TaxAvoid
2.614756	-0.45105	0.000036	20.48712	511	IOS
2.398795	-0.2316	0.002172	12.26389	511	(TaxAvoid * IOS)
2.490464	0.301684	0.001308	13.2792	511	SIZE
3.810627	1.182458	0.000	133.0718	511	LEV
10.55216	1.167974	0.000	1330.555	511	ROA
113.1086	9.097928	0.000	265187.7	511	Growth

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي)

يتضح للباحثان من الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية p-value لكافة المتغيرات أقل من (0.05)، مما يعني عدم اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، ومن ثم قبول الفرض العدمي بأن تلك البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ويؤكد ذلك أن معاملات الالتواء Skewness لا تقترب من الصفر، كما أن غالبية معاملات التفلطح Kurtosis لا تتراوح بين (3- ، 3)، ولعلاج مشكلة عدم تبعية متغيرات البحث للتوزيع الطبيعي يتم استخدام دالة اللوغاريتم الطبيعي لهذه المتغيرات بحيث تقترب من التوزيع الطبيعي، إلا أن النتائج لم تتغير عما سبق، وبالاعتماد على نظرية النهاية المركزية (Central Limit Theory) والتي تنص على أنه من الممكن افتراض تحقق شرط التوزيع الطبيعي للعينات الكبيرة (n>30) بصرف النظر عن توزيع المجتمع الأصلي (Bougie and Sekaran, 2019) ، وبالتالي يمكن استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية Parametric وأيضا بما أن حجم العينة في هذه الدراسة (n=511) فلن تكون مشكلة عدم توزيع البيانات توزيعاً طبيعياً ذات تأثير على صحة النماذج المستخدمة في الدراسة.

٨-١-٢ اختبار التداخل الخطى المتعدد بين متغيرات الدراسة:

للتحقق من وجود مشكلة التداخل الخطى المتعدد Multi-Collinearity التي تؤدى إلى ضعف قدرة نماذج الدراسة فى تفسير الأثر على المتغير التابع تم استخدام مقياس Collinearity Diagnostics من خلال حساب معامل Tolerance لكل

متغير من المتغير المستقل والتفاعلي والمتغيرات الرقابية في علاقة الانحدار مع المتغير التابع، ومن ثمَّ إيجاد معامل Variance Inflation Factor (VIF) حيث يُعد بمثابة مقياسًا لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، ويمكن توضيح نتائج الاختبار من خلال الجدول رقم (٣):

جدول [٣]: نتائج اختبار التداخل الخطي المتعدد باستخدام مقياس *Collinearity Diagnostics*

Collinearity Diagnostics						المتغيرات المفسرة
المتغير التابع PAearn Model (3)		المتغير التابع TaxAvoid Model (2)		المتغير التابع PAearn Model (1)		
VIF	*Tolerance*	*VIF*	*Tolerance*	*VIF*	*Tolerance*	
1.470	.630	-		1.811	.984	TaxAvoid
3.459	.785	1.247	.657	-	-	IOS
1.224	.590	-	-	-	-	(TaxAvoid * IOS)
2.173	.853	5.421	.936	1.302	.578	SIZE
1.317	.795	4.341	.864	1.711	.689	LEV
2.074	.932	2.874	.969	1.942	.740	ROA
1.470	.680	2.784	.907	1.601	.909	Growth

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي)

وبفحص قيم معامل Tolerance الواردة بجدول (٣) لجميع المتغيرات (المستقل والتفاعلي والرقابية) المتعلقة بالنماذج التطبيقية للدراسة **تبين للباحثان** أنها أكبر من (0.1)، كما أن غالبية قيم معامل التضخم (VIF) لكل متغير من متغيرات الدراسة لم تتجاوز القيمة (10)، مما تشير إلى عدم وجود تداخل خطي متعدد في النماذج المقدرة، ولذلك فإن النماذج التطبيقية للدراسة لا تُعانى من مشكلة التداخل الخطي المتعدد (التعددية الخطية)، فالارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جدًا، وهذا يدل على قوة النماذج المستخدمة في تفسير تأثير المتغيرات المستقلة والرقابية على المتغير التابع.

٨-٢ نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

بعد أن تحقق الباحثان من صلاحية بيانات الدراسة التطبيقية للتحليل الإحصائي تأتى مرحلة الإحصاء الوصفي، والتي يتم فيها وصف تحليلي لمتغيرات النماذج البحثية للدراسة الحالية، **ويتضح للباحثان من الجدول رقم (٤)، ما يلي:**

جدول [٤]: نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات نماذج الدراسة (2017 – 2023)

متغيرات الدراسة	N.	أدنى قيمة Minimum	أعلى قيمة Maximum	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري St. deviation
المتغير التابع: استمرارية الأرباح المحاسبية					
PAearn	511	0.064015	68.79404	1.625757	4.098402
المتغير المستقل: ممارسات التجنب الضريبي					
TaxAvoid	511	-2.223	4.63	1.223618	1.70708
المتغير الوسيط: مستوى الملكية المؤسسية:					
IOS	511	0.21	0.473	0.677258	0.171257
المتغير التفاعلي: الأثر المشترك للعلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي والملكية المؤسسية					
*TaxAvoid * IOS*	511	-1.67433	3.807	0.79028	1.196036
المتغيرات الرقابية وتتمثل فى:					
SIZE	511	4.512444	8.141988	6.064575	0.785175
LEV	511	0	0.638382	0.130315	0.144523
ROA	511	-0.478741	0.557749	0.055814	0.090462
Growth	511	-3.093573	80.79834	2.006719	5.257058
Industry	511	0	1	0.60274	0.48981

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي)

- **يلاحظ الباحثان أرتفاع متوسط استمرارية الأرباح المحاسبية (PAearn)** حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي خلال فترة الدراسة للشركات عينة الدراسة (1.6258) وبانحراف معياري (4.0984) وتتراوح القيمة بين (0.064015)كأدني قيمة، (68.79404) كأقصى قيمة، وقد تبين من نتائج التحليل الوصفي **لممارسات التجنب الضريبي (TaxAvoid)** للشركات عينة الدراسة خلال نطاق فترة الدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.223618) وبإنحراف معياري (1.70708) وتتراوح القيمة بين (2.223-) كأدني قيمة، (4.63) كأقصى

قيمة، **ويلاحظ الباحثان مما سبق** أن هناك تزايد في مستوى ممارسات التجنب الضريب لبعض شركات عينة الدراسة، ولكن بدرجة متفاوتة، كما **يلاحظ ارتفاع في مستوى الملكية المؤسسية** (IOS) للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2017 – 2023) حيث بلغ المتوسط الحسابي (0.677258)، وبإنحراف معياري (0.171257)، وتتراوح ما بين (21 %) كأدني قيمة ، (47.3 %) كأقصى قيمة، فكلما اقتربت النسبة من ١٠٠٪ كلما دل على ارتفاع مستوى الملكية المؤسسية في عينة الدراسة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

- **أما فيما يتعلق بالأثر المشترك للمتغير التفاعلي** العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي والملكية المؤسسية (TaxAvoid * IOS) للشركات عينة الدراسة بلغت قيمة المتوسط الحسابي (0.79028) وبانحراف معياري (1.196036)، وتتراوح القيمة بين (1.67433-) كأدني قيمة، (3.807) كأقصى قيمة، **أما فيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية للشركات عينة الدراسة،** بالنسبة لحجم الشركة (SIZE) بلغ المتوسط الحسابي (6.064575) مقاسا من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة، ويلاحظ أن هناك تفاوت كبير بين أحجام شركات العينة حيث يبلغ الإنحراف المعياري (0.785175) للشركات الممثلة في عينة الدراسة، أما بالنسبة للرافعة المالية (LEV)، بلغ متوسطها (13.32%)، كما يبلغ الانحراف المعياري (0.144523)، **ويري الباحثان أن ذلك يعتبر مؤشراً على أن** هناك عدد من شركات عينة الدراسة تعتمد على الاقتراض لتمويل مشروعاتها، وزيادة الطلب على القروض قد ترجع ذلك لتأثير تداعيات جائحة Covid-19 وإجراءات تحرير سعر الصرف وأرتفاع معدلات التضخم بصفة عامة مما أثرعلى إيرادات الشركات ونقص السيولة لديهم، كما بلغ المتوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول (ROA) (0.0558) وبانحراف معياري (0.09046)، أما بالنسبة لمعدل النمو (Growth)، بلغ متوسطها (2.006719)، كما يبلغ الانحراف المعياري (5.257058)، كما بلغ المتوسط الحسابي لنوع الصناعة (Industry) (0.60274) وبانحراف معياري (0.48981).

٨-٣ تحليل ومناقشة نتائج اختبار فروض الدراسة:

٨-٣-١ تحليل ومناقشة نتائج تحليل الانحدار الخطي متعدد المتغيرات لاختبار فرض البحث الأول باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (PRM):

يهدف الفرض الأول إلى توفير أدلة عملية عن أثر العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية، ولتحقيق ذلك قام الباحثان ببناء النموذج التطبيقي متعدد المتغيرات الممثل لفرض البحث الأول، والذى ينص على " **توجد علاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوى بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية** "، وبناءً عليه تم صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد للتعرف على العلاقة بين المتغيرين وبعد إضافة المتغيرات الرقابية للنموذج، وذلك باستخدام أسلوب تحليل البيانات القطاعية Panel data، بطريقة نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، ويوضح الجدول رقم (٥) نتيجة الاختبار الإحصائي لتطبيق **النموذج الأول** على الشركات عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة:

جدول [٥]: نتائج اختبار الفرض الأول وفقاً لأسلوب الانحدار الخطي المتعدد للنموذج الأول

المتغير التابع	***PAearn*** (استمرارية الأرباح المحاسبية) ***Model (1)***			
المتغيرات المفسرة	Unstandardized Coefficients		(T) Test	
	Beta	Standard Error	T-statistic	p-value
Constant	1.018360	0.362530	2.809035	0.0052
TaxAvoid	-0.018499	0.026640	-0.694414	0.0077
SIZE	0.122440	0.059467	2.058962	0.0400
LEV	-0.300252	0.325660	-0.921979	0.0063
ROA	0.512675	0.524139	0.978128	0.3285
Growth	0.753235	0.008727	86.30932	0.0000
Industry	0.118144	0.093435	1.264447	0.2067
R-squared	0.5600		*F-statistic*	1337.32
Adjusted R^2	0.5427		*Prob (F-statistic)*	0.000
S. Error. of Reg.	1.0023		*Durbin-Watson*	1.9285

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي).

في ضوء الجدول السابق أظهرت نتائج نموذج الانحدار ما يلي:

- بلغت قيمة معامل ممارسات التجنب الضريبي (TaxAvoid) كمتغير مستقل مع استمرارية الأرباح المحاسبية (PAearn) كمتغير تابع (0.018499-) وهى أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.01)، وهذا يعنى وجود تأثير سلبي معنوى لممارسات التجنب الضريبي على القيمة السالبة لمعامل ميل الأنحدار المستخدم في قياس استمرارية الأرباح المحاسبية، ويري الباحثان أن هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت اليه نتائج دراسات (Lima et al., 2019; Eddy and Angela, 2020; Amri et al., 2023; Xu , 2024; Guo et al., 2024) ، وذلك بخلاف ما الدراسات التى توصلت الى وجود علاقة إيجابية أو عدم وجود علاقة (McGuire et al., 2013; Amidu, M., & Yorke, 2017; Balakrishnan et al., 2019; Baker et al., 2024; Xu , 2024) ، ولأختبار أثر ممارسات التجنب الضريبي (TaxAvoid) على استمرارية الأرباح المحاسبية (PAearn) بلغ معامل التحديد المعدل ($Adjusted\ R^2$) المحسوبة للنموذج (0.5427)، وهو يعني أن أن ممارسات التجنب الضريبي يمكن أن تفسر (54.27%) من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع استمرارية الأرباح المحاسبية (PAearn)، فى حين أن باقي التغيرات (45.73%) ترجع إلي الخطأ العشوائي في التقدير، أو لعدم إدارج متغيرات مستقلة أخري كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج لزيادة قوته التفسيرية، كما يلاحظ خلو نموذج الانحدار الخطى المتعدد من مشكلة الارتباط الذاتي بين خطأ التقدير العشوائي، حيث تم إجراء اختبار (Durbin Watson)، وبلغت القيمة الإحصائية للاختبار (1.9285)، وهي بذلك تقع ضمن المدى الملائم (1.5 - 2.5) ممَّا يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي تؤثر على صحة النتائج التي تم التوصل اليها.
- اختبار الجودة المعنوية الكلية للنموذج وفقاً لقيمة (F-statistic) المحسوبة من خلال اختبار تحليل التباين (ANOVA) حيث بلغت (1337.32) عند قيمة احتمالية (p-value) أقل من (0.01)، مما يثبت معنوية نموذج الانحدار ككل وصلاحيته في التنبؤ بالتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع استمرارية الأرباح المحاسبية (PAearn).

- **وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات الرقابية** المؤثرة على استمرارية الأرباح المحاسبية (PAearn)، اتضح للباحثان وجود تأثير ايجابي معنوى لمتغير حجم الشركة (SIZE) على القيمة السالبة لمعامل ميل الأنحدار بمعامل (0.122440) عند مستوى معنوية (0.04)، وبالتالي يؤدى زيادة حجم الشركة إلى ارتفاع قيمة معامل ميل الأنحدار وانخفاض استمرارية الأرباح مما يشير إلى وجود تأثير سلبي لحجم الشركة على استمرارية الأرباح المحاسبية وتتفق هذه النتئجة مع بعض الدراسات السابقة (Lima et al., 2019; Chen et al., 2024)، كذلك يُلاحظ وجود تأثير سلبي معنوى لدرجة الرافعة المالية (LEV) بمعامل (0.300252-) ومستوى معنوية (0.0063) على استمرارية الأرباح المحاسبية (PAearn)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Lou et al., 2024) كما أتضح وجود تأثير ايجابي غير معنوى للعائد على الأصول (ROA) بمعامل (0.512675) ومستوى معنوية (0.3285)، بالإضافة إلى وجود تأثير ايجابي معنوى لمتغير معدل النمو (Growth) بمعامل (0.753235) ومستوى معنوية (0.000) ويتفق ذلك مع (Amidu, M., & Yorke, 2017; Xu , 2024)، كما ان هناك وجود تأثير ايجابي غير معنوى لنوع القطاع الاقتصادى (Industry) بمعامل (0.118144) ومستوى معنوية (0.2067)، **وفى إطار التحليل الخاص بالفرض الأول يُمكن للباحثان تقدير نموذج الانحدار الممثل لمتغيرات النموذج التطبيقي الأول للدراسة، والذى يمكن صياغته من خلال معادلة الانحدار التالية:**

$$PAearn_{i,t} = 1.01836 - 0.0185\ (TaxAvoid) + 0.1224\ (SIZE) - 0.30025\ (LEV) + 0.51268\ (ROA) + 0.753235\ (Growth) + 0.118144\ (Industry) + \varepsilon_{i,t} \quad \text{Model (1)}$$

ويتضح للباحثان مما سبق أن اختبار الفرض الأول قدم دليلاً تفسيرياً من عينة الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية محل الدراسة على وجود علاقة سالبة وذات تأثير معنوى بين ممارسات التجنب الضريبي على استمرارية الأرباح المحاسبية، أي أن ارتفاع مستوى ممارسات التجنب الضريبي قد يؤدى إلى انخفاض استمرارية الأرباح المحاسبية والعكس صحيح، وبناءً على ذلك يتم قبول فرض البحث الأول والذى ينص على أنه " **توجد علاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوى بين ممارسات**

التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية "، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه نتائج دراسات (Lima et al., 2019; Eddy and Angela, 2020; Amri et al., 2023; Xu, 2024; Guo et al., 2024; Chen et al., 2024).

٨-٣-٢ تحليل ومناقشة نتائج تحليل الانحدار الخطي متعدد المتغيرات لاختبار فرض البحث الثانى باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (PRM):

يهدف الفرض الثانى إلى توفير أدلة عملية عن أثر العلاقة بين مستوى الملكية المؤسسية وممارسات التجنب الضريبي ولتحقيق ذلك قام الباحثان ببناء النموذج التطبيقي متعدد المتغيرات الممثل لفرض البحث الثانى، والذى ينص على " **توجد علاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوى بين مستوى الملكية المؤسسية وممارسات التجنب الضريبي للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية** "، وبناءً عليه تم صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد للتعرف على العلاقة بين المتغيرين وبعد إضافة المتغيرات الرقابية للنموذج، وذلك باستخدام أسلوب تحليل البيانات القطاعية Panel data، بطريقة نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، ويوضح الجدول رقم (٦) نتيجة الاختبار الإحصائي لتطبيق **النموذج الثانى** على الشركات عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة:

جدول [٦]: نتائج اختبار الفرض الثاني وفقاً لأسلوب الانحدار الخطي المتعدد للنموذج الثاني

(ممارسات التجنب الضريبي) *TaxAvoid* *Model (2)*				المتغير التابع
(T) Test		Unstandardized Coefficients		المتغيرات المفسرة
p-value	T-statistic	Standard Error	Beta	
0.0001	4.071787	0.641410	2.611684	*Constant*
0.0087	-2.632438	0.437950	-1.152877	*IOS*
0.5358	-0.619652	0.099014	-0.061354	*SIZE*
0.2808	1.079668	0.542679	0.585914	*LEV*
0.0045	-2.854857	0.868646	-2.479861	*ROA*
0.0170	-2.394076	0.014414	-0.034507	*Growth*
0.2671	-1.111083	0.155115	-0.172345	*Industry*
5.4116	*F-statistic*	0.7965		*R-squared*
0.0020	*Prob (F-statistic)*	0.7780		*Adjusted R^2*
2.3575	*Durbin-Watson*	1.664433		*S. Error. of Reg.*

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي).

في ضوء الجدول السابق أظهرت نتائج نموذج الانحدار ما يلي:

- بلغت قيمة معامل مستوى الملكية المؤسسية (IOS) كمتغير مستقل مع ممارسات التجنب الضريبي (TaxAvoid) كمتغير تابع (1.152877-) وهى أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.01)، وهذا يعنى وجود تأثير سلبي معنوى بين مستوى الملكية المؤسسية مع ممارسات التجنب الضريبي، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه نتائج دراسات (Darsani & Sukartha, 2020; Dakhli, 2022; Rizqi & Pratiwi, 2024) وتختلف مع دراسات (Eskandar & Ebrahimi, 2020; Sunarto et al., 2021; Fitri & Hakim, 2024) والتي توصلت لوجود تأثير إيجابي على ممارسات التجنب الضريبي، ودراسات (Ardillah & Halim, 2022; Prayitno et al., 2023; Suripto & Hakim, 2024) والتي توصلت لعدم وجود تأثير معنوي للملكية المؤسسية على ممارسات التجنب الضريبي، ولأختبار أثر الملكية المؤسسية (IOS) على ممارسات التجنب الضريبي (TaxAvoid) بلغ معامل التحديد المعدل ($Adjusted\ R^2$) المحسوبة للنموذج (0.7780)، وهو يعني أن أن مستوى الملكية المؤسسية (IOS) يمكن أن تفسر (77.80 %) من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ممارسات التجنب الضريبي (TaxAvoid)، فى حين أن باقي التغيرات (22.20%) ترجع إلي الخطأ العشوائي في التقدير، أو لعدم إدارج متغيرات مستقلة أخري كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج لزيادة قوته التفسيرية، كما يلاحظ خلو نموذج الانحدار الخطى المتعدد من مشكلة الارتباط الذاتي بين خطأ التقدير العشوائي، حيث تم إجراء اختبار (Durbin Watson)، وبلغت القيمة الإحصائية للاختبار (2.3575)، وهي بذلك تقع ضمن المدى الملائم (1.5 - 2.5) ممَّا يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي تؤثر على صحة النتائج التي تم التوصل اليها.
- اختبار الجودة المعنوية الكلية للنموذج وفقاً لقيمة (F-statistic) المحسوبة من خلال اختبار تحليل التباين (ANOVA) حيث بلغت (5.4116) عند قيمة احتمالية (p-value) أقل من (0.0020)، مما يثبت معنوية نموذج الانحدار ككل وصلاحيته في التنبؤ بالتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع ممارسات التجنب الضريبي (TaxAvoid).

- **وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات الرقابية** المؤثرة على ممارسات التجنب الضريبي (TaxAvoid)، اتضح للباحثان وجود تأثير ايجابي غير معنوى لمتغير حجم الشركة (SIZE) على ممارسات التجنب الضريبي بمعامل (0.061354-) عند مستوى معنوية (0.5358)، وتتوافق هذه النتئجة دراسات (Rizqi & Pratiwi, 2024) ، كذلك يُلاحظ وجود تأثير إيجابي غير معنوى لدرجة الرافعة المالية (LEV) بمعامل (0.585914) ومستوى معنوية (0.2808) على ممارسات التجنب الضريبي (TaxAvoid) في حين لم تجد دراسة (Darsani & Sukartha, 2020) وجود أي علاقة بينهم، بالإضافة إلى وجود تأثير سلبي معنوى لكل من العائد على الأصول (ROA) ومعدل النمو (Growth) بمعاملات على التوالي (2.479861-)، (0.034507-) ومستوى معنوية (0.0045)، (0.0170) وذلك بخلاف مع دراسة (Yeh, 2018)، ومع وجود تأثير سلبي غير معنوى لنوع القطاع الاقتصادى (Industry) بمعامل (0.172345-) ومستوى معنوية (0.2671)، **وفى إطار التحليل الخاص بالفرض الثانى يُمكن للباحثان تقدير نموذج الانحدار الممثل لمتغيرات النموذج التطبيقي الثاني للدراسة، والذى يمكن صياغته من خلال معادلة الانحدار التالية:**

$$TaxAvoid_{i,t} = 2.61168 - 1.152877\ (IOS) - 0.061354\ (SIZE) + 0.58591\ (LEV) - 2.47986\ (ROA) - 0.034507\ (Growth) - 0.172345\ (Industry) + \varepsilon_{i,t} \quad \text{Model (2)}$$

ويتضح للباحثان مما سبق أن اختبار الفرض الثاني قدم دليلاً تفسيرياً من عينة الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية محل الدراسة على وجود علاقة سالبة وذات تأثير معنوى بين مستوى الملكية المؤسسية وممارسات التجنب الضريبي للشركات عينة الدراسة، أي أن ارتفاع مستوى الملكية المؤسسية قد يؤدى إلى انخفاض مستوى ممارسات التجنب الضريبي والعكس صحيح، وبناءً على ذلك يتم قبول فرض البحث الثانى والذى ينص على أنه " **توجد علاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوى بين مستوى الملكية المؤسسية وممارسات التجنب الضريبي للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية** ".

٨-٣-٣ تحليل ومناقشة نتائج تحليل الانحدار الخطي متعدد المتغيرات لاختبار فرض البحث الثالث باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (PRM):

يهدف الفرض الثالث إلى توفير أدلة عملية عن أثر الدور الوسيط للملكية المؤسسية على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، ولتحقيق ذلك قام الباحثان ببناء النموذج التطبيقي متعدد المتغيرات الممثل لفرض البحث الثالث، والذى ينص على " **يختلف التأثير السلبي لممارسات التجنب الضريبي على استمرارية الأرباح المحاسبية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف مستوي الملكية المؤسسية**"، وبناءً عليه تم صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد وذلك باستخدام أسلوب تحليل البيانات القطاعية المتحرك Panel data Analysis Dynamic، بطريقة نموذج الانحدار التجميعي (PRM) Pooled OLS Regression Model ، ويوضح الجدول رقم (٧) نتيجة الاختبار الإحصائي للفرض الثالث من خلال مقارنة نتائج **النموذج الثالث بالنتائج التي تم التوصل اليها في النموذج الأول:**

جدول [٧]: نتائج اختبار الفرض الثالث وفقاً لأسلوب الانحدار الخطي المتعدد للنموذج الأول والثالث

المتغير التابع	(استمرارية الأرباح المحاسبية) *PAearn*							
المتغيرات المفسرة	متغيرات النموذج الأول (نموذج الانحدار بدون إدخال مستوى الملكية المؤسسية) *Model (1)*				متغيرات النموذج الثالث (نموذج الانحدار بعد إدخال مستوى الملكية المؤسسية) *Model (2)*			
	Unstandardized Coefficients		(T) Test		Unstandardized Coefficients		(T) Test	
	Beta	Standard Error	T-statistic	p-value	Beta	Standard Error	T-statistic	p-value
Constant	1.01836	0.36253	2.809035	0.0052	0.99804	0.361600	2.76006	0.0060
TaxAvoid	-0.0185	0.02664	-0.69441	0.0077	-0.15516	0.090823	-1.70842	0.0082
*(TaxAvoid * IOS)*	-	-	-	-	-0.25751	0.128784	-1.99952	0.0461
SIZE	0.12244	0.05947	2.058962	0.0400	0.12362	0.059294	2.08481	0.0376
LEV	-0.3003	0.32566	-0.92198	0.0063	-0.23222	0.326473	-0.71131	0.0072
ROA	0.51267	0.52414	0.978128	0.3285	0.428481	0.524281	0.81727	0.4142
Growth	0.75324	0.00873	86.30932	0.0000	0.754506	0.008725	86.48126	0.0000
Industry	0.11814	0.09344	1.264447	0.2067	-0.11426	0.093179	-1.22619	0.2207
R-squared	0.5600				0.8895			
Adjusted R^2	0.5427				0.8824			
S. Error. of Reg.	1.0023				0.84602			
F-statistic	1337.32				1153.66			
Prob (F-statistic)	0.000				0.0000			
Durbin-Watson	1.9285				2.2596			

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي).

يتضح للباحثان من جدول (٧) ما يلي:

- أسفرت نتائج الإنحدار الخطي المتعدد إلى أن إضافة متغير مستوى الملكية المؤسسية فى نموذج قياس العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي (TaxAvoid) واستمرارية الأرباح المحاسبية (PAearn) للشركات عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة أدى الى تحسن القدرة التفسيرية للنموذج (R-squared) من (0.5600) الى (0.8895)، وايضاً ارتفعت قيمة معامل ممارسات التجنب الضريبي من (0.0185-) الى (0.15516)، مما يدل على الأثر الإيجابي لإدخال مستوى الملكية المؤسسية (IOS) فى نموذج العلاقة وتتفق هذه النتيجة جزئياً مع دراسة (Rizqi & Pratiwi, 2024).

- **وفيما يتعلق بالمتغير التفاعلي** الذى يعكس الأثر المشترك بين ممارسات التجنب الضريبي ومستوى الملكية المؤسسية (TaxAvoid * IOS) بمعامل (0.2575-) كما بلغت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار المعنوية (0.0461) وهو أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05) مما يشير وجود تأثير معنوي لإدخال مستوى الملكية المؤسسية فى نموذج قياس العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي (TaxAvoid) والقيمة السالبة لمعامل ميل الأنحدار المستخدم في قياس استمرارية الأرباح المحاسبية (PAearn) للشركات عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، الأمر الذى يشير الى انخفاض ممارسات التجنب الضريبي، وذلك بعد إضافة مستوى الملكية المؤسسية كمتغير وسيط فى العلاقة في معادلة الانحدار، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Rizqi & Pratiwi, 2024) والتي توصلت إلى أن مستوى الملكية المؤسسية الأعلى يساعد في الحد من ممارسات التجنب الضريبي نظراً لأن المؤسسات الاستثمارية تراقب الإدارة لضمان الامتثال الضريبي وتحقيق الشفافية.

- اختبار الجودة المعنوية الكلية للنموذج الثالث وفقاً لقيمة (F-statistic) المحسوبة من خلال اختبار تحليل التباين (ANOVA) حيث بلغت (1153.66) عند قيمة احتمالية (p-value) أقل من (0.000)، مما يثبت معنوية نموذج الانحدار ككل وصلاحيته في التنبؤ بالتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع استمرارية الأرباح المحاسبية (PAearn) للشركات عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

- **وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات الرقابية** المؤثرة على استمرارية الأرباح المحاسبية (PAearn) في ظل توسيط مستوي الملكية المؤسسية، اتضح للباحثان وجود تأثير ايجابي معنوى لمتغير حجم الشركة (SIZE) على القيمة السالبة لمعامل ميل الأنحدار بمعامل (0.12362) عند مستوى معنوية (0.0376)، وبالتالي يؤدى زيادة حجم الشركة إلى ارتفاع قيمة معامل ميل الأنحدار وانخفاض استمرارية الأرباح مما يشير إلى وجود تأثير سلبي لحجم الشركة على استمرارية الأرباح المحاسبية (PAearn) وتتفق هذه النتئجة مع بعض الدراسات السابقة (Amri et al., 2023; Xu, 2024; Guo et al., 2024)، كذلك يُلاحظ وجود تأثير سلبي معنوى لدرجة الرافعة المالية (LEV) بمعامل (0.23222-) ومستوى معنوية (0.0072) على استمرارية الأرباح المحاسبية (PAearn)، بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي غير معنوى للعائد على الأصول (ROA) بمعامل (0.428481) ومستوى معنوية (0.4142)، وكما ان هناك تأثير إيجابي معنوي لمعدل النمو (Growth) بمعامل (0.754506) ومستوى معنوية (0.000) ويتفق ذلك مع دراسة (Indriani, 2024)، ومع وجود تأثير سلبي غير معنوى لنوع القطاع الاقتصادى (Industry) بمعامل (0.11426-) ومستوى معنوية (0.2207)، ، **وفى إطار التحليل الخاص بالفرض الثالث يُمكن للباحثان تقدير نموذج الانحدار الممثل لمتغيرات النموذج التطبيقي الأول للدراسة، والذى يمكن صياغته من خلال معادلة الانحدار التالية:**

$$PAearn_{i,t} = 0.99804 + 0.155164\ (TaxAvoid) - -0.25751\ (TaxAvoid*IOS) + 0.12362\ (SIZE) - 0.23222\ (LEV) + 0.428481\ (ROA) + 0.754506\ (Growth) - 0.11426\ (Industry) + \varepsilon_{i,t} \quad \text{..... Model (3)}$$

ويتضح للباحثان مما سبق أن اختبار الفرض الثالث قدم دليلاً تفسيرياً من عينة الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية محل الدراسة على وجود تأثير سلبي معنوى لمستوي الملكية المؤسسية على ممارسات التجنب الضريبي ينعكس على القيمة السالبة لمعامل ميل الأنحدار المستخدم في قياس استمرارية الأرباح المحاسبية لعينة الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، أي أنه قد يكون لممارسات التجنب

الضريبي تأثيرات مختلفة على استمرارية الأرباح المحاسبية اعتمادًا على مستوى الملكية المؤسسية في الشركة، وبناءً على ذلك يتم قبول فرض البحث الثالث والذى ينص على أنه " **يختلف التأثير السلبي لممارسات التجنب الضريبي على استمرارية الأرباح المحاسبية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف مستوي الملكية المؤسسية** "، وذلك بخلاف مع ما توصلت اليه دراسة (Prayitno et al., 2023) التي توصلت إلى أنه لا يوجد أي تأثير للتجنب الضريبي في العلاقة بين الملكية المؤسسية وأداء الشركة.

٩- النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية:

٩-١ نتائج البحث:

يُعتبر البحث الحالي بمثابة إضافة علمية إلى أدبيات الفكر المحاسبي والضريبي، حيث يقدم أدلة تفسيرية مستمدة من بيئة الأعمال المصرية ترتبط بالعلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية، مع اختبار الدور الوسيط للملكية المؤسسية في هذه العلاقة استنادًا إلى عينة من الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية خلال (٢٠١٧ – ٢٠٢٣)، وقد توصل البحث الحالي إلى مجموعة من النتائج على المستويين النظرى والتطبيقي، والتي يُمكن عرضها كما ما يلي:

٩-١-١ النتائج النظرية من الأدب المحاسبي:

في إطار الهدف من البحث وأهميته والمنهج المتبع، توصل البحث الحالى إلى عدة نتائج رئيسية، والتي من أبرزها:

- أظهرت الأدلة التجريبية أن الشركات التي تمارس التجنب الضريبي بشكل واضح تستطيع تحقيق بعض العوائد في الآجل القصير مثل زيادة هامش الربح وتحسين قدرتها على تلبية توقعات المحللين الماليين بشأن الأرباح المستقبلية، وبالرغم من تحقيقها عوائد قصيرة الأجل قد تعرض الشركة لمخاطر قانونية على المدى الطويل، خاصة مع تزايد الرقابة على الممارسات الضريبية للشركات، كما أن التركيز المفرط على تلبية توقعات المحللين من خلال ممارسات التجنب الضريبي قد يُؤدي إلى تضليل المستثمرين وأصحاب المصالح حول الأداء الحقيقي للشركة.

- التجنب الضريبي هو المدى الذى تحاول فيه إدارة الشركة التخلص او تخفيض عبء الضريبة أو تأجيلها مؤقتا، آي أنه سلسلة من ممارسات التخطيط الضريبي التي تهدف إلى خفض الالتزامات الضريبية للشركات وذلك بهدف تعظيم الأرباح أو التدفقات النقدية بعد الضريبة أو تقديم أشارات إيجابية عن الأداء المالى للشركة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين، والمحللين الماليين ومستخدمى المعلومات المحاسبية بصفة عامة، وذلك من خلال اتباع بعض الممارسات أوالاستراتيجيات المقبولة قانوناً وفى إطار أحكام التشريع الضريبي. يُعتبر سلوك التجنب الضريبي سلسلة من ممارسات التخطيط الضريبي التي تهدف إلى خفض الالتزامات الضريبية للشركات.
- أتضح من تحليل وتقييم الآدبيات السابقة المرتبطة وجود علاقة متداخلة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية في الشركات، وآشارت الآدبيات المرتبطة إلى إمكانية قيام المستثمرين المؤسسيين بدور رقابي فعال مما يُساهم في الحد من التأثيرات السلبية للاستراتيجيات الضريبية العدوانية، نظراً لأن وجود الملكية المؤسسية يُحفز الإدارة على تبني ممارسات أكثر شفافية في الإفصاح المالي، وتحقيق التوازن بين التخطيط الضريبي الفعال وأستمرارية الأرباح المحاسبية.
- توصلت البحث الحالي الى مجموعة النتائج النظرية والأدلة التطبيقة والتي يُمكن أن تُساهم في سد الفجوة في الأدبيات المحاسبية والضريبية والتي تتعلق بدراسة العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية، ومستوي الملكية المؤسسية حيث أن هذه العلاقة لم يتم استكشافها بشكل واضح أو تفسير العلاقات المتداخلة بين هذه المتغيرات إلى حد علم الباحثان خاصة في البيئة العربية.

٩-١-٢ النتائج على المستوى التطبيقي:

تُساهم الدراسة الحالية في أدبيات المحاسبة المالية والضريبية من خلال استكشاف وتحليل وقياس العلاقة بين المتغيرات البحثية (ممارسات التجنب الضريبي - استمرارية الأرباح المحاسبية - مستوي الملكية المؤسسية)، وتقديم أدلة تفسيرية عنها تتطبيقية من

الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، **وفي إطار الهدف من البحث وأهميته والمنهج المتبع، توصل البحث الحالى إلى عدة نتائج رئيسية، والتي من أهمها:**

- قدمت الدراسة دليلاً تطبيقياً من الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، خلال نطاق فترة الدراسة (٢٠١٧ - ٢٠٢٣)، يلاحظ من نتائج التحليل الوصفي لممارسات التجنب الضريبي للشركات عينة الدراسة خلال نطاق فترة الدراسة أن هناك تزايد في مستوى ممارسات التجنب الضريب لشركات عينة الدراسة، ولكن بدرجة متفاوتة حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.223618)، وتتراوح القيمة بين (-2.223) كأدني قيمة، (4.63) كأقصى قيمة، كما أتضح ان هناك أرتفاع فى متوسط استمرارية الأرباح المحاسبية حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (1.6258)، ويلاحظ ارتفاع في مستوى الملكية المؤسسية للشركات عينة الدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي (0.677258)، وبإنحراف معياري (0.171257)، وتتراوح القيمة ما بين (21 %) كأدني قيمة ، (47.3 %) كأقصى قيمة، فكلما اقتربت النسبة من ١٠٠٪ كلما دل على ارتفاع مستوى الملكية المؤسسية في عينة الدراسة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٣).
- قدمت الدراسة دليلاً تفسيرياً على وجود تأثير سلبي معنوى لممارسات التجنب الضريبي على القيمة السالبة لمعامل ميل الأنحدار المستخدم في قياس استمرارية الأرباح المحاسبية حيث بلغت القيمة (0.018499-) وهى أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.01)، كما أتضح للباحثان ارتفاع القدرة التفسيرية (R^2) للنموذج (56%) أي أن ارتفاع ممارسات التجنب الضريبي قد يؤدى إلى انخفاض استمرارية الأرباح المحاسبية والعكس صحيح، وبناءً عليه تم قبول فرض البحث الأول الذى ينص على أنه " **توجد علاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوى بين ممارسات التجنب الضريبي واستمرارية الأرباح المحاسبية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية** ".
- رصدت نتائج البحث وجود تأثير سلبي معنوى بين مستوى الملكية المؤسسية و ممارسات التجنب الضريبي بلغت قيمة معامل مستوى الملكية المؤسسية (IOS) مع ممارسات التجنب الضريبي (TaxAvoid) كمتغير تابع (1.152877-) وهى

أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.01)، كما بلغت قيمة النموذج (R^2= 0.79.65) ، كما بلغت الجودة المعنوية الكلية للنموذج وفقاً لقيمة (F-statistic) المحسوبة من خلال اختبار تحليل التباين (ANOVA) قيمة (5.4116)، وذلك عند قيمة احتمالية (p-value) أقل من (0.01) أي أن ارتفاع مستوى الملكية المؤسسية قد يؤدى إلى انخفاض ممارسات التجنب الضريبي ، وبناءً على ذلك يمكن قبول الفرض الثاني للبحث والذى ينص على أنه " **توجد علاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوى بين مستوى الملكية المؤسسية وممارسات التجنب الضريبي للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية** ".

- أوضحت نتائج البحث أنه بعد إدخال مستوي الملكية المؤسسية (IOS) كمتغير وسيط فى نموذج قياس العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي (TaxAvoid) واستمرارية الأرباح المحاسبية (PAearn) للشركات عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة (٢٠١٧-٢٠٢٣) مع أضافة الأثر المشترك للمتغير التفاعلي (TaxAvoid * IOS) أدى ذلك الى تحسن واضح في القدرة التفسيرية للنموذج (R-squared) من (0.5600) الى (0.8895)، وايضاً ارتفعت قيمة معامل ممارسات التجنب الضريبي من (0.0185-) الى (0.15516)، مما يدل على الأثر الإيجابي لإدخال مستوى الملكية المؤسسية (IOS) فى نموذج العلاقة وبناءً على ذلك يمكن قبول فرض البحث الثالث والذى ينص على أنه " **يختلف التأثير السلبي لممارسات التجنب الضريبي على استمرارية الأرباح المحاسبية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف مستوي الملكية المؤسسية** "،وهذا يؤكد على أن الملكية المؤسسية تلعب دورا وسيطا واضح في العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي واستدامة الأرباح المحاسبية، حيث ينخفض قوة الارتباط السلبي بين المتغيرين، أي كلما زاد مستوي الملكية المؤسسية في الشركة ضعف التأثير السلبي للتجنب الضريبي على استدامة الأرباح المحاسبية.

٩-٢ توصيات البحث:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في كل من الدراسة النظرية والتطبيقية:

يُمكن تقديم مجموعة من التوصيات، لذلك، يوصى الباحثان بما يلي:

- يجب على واضعي السياسات الضريبية ومصلحة الضرائب في الدولة تبني رؤية استباقية تهدف إلى وضع إطار مراجعة شاملة ومنهجية للقوانين والقواعد الضريبية المطبقة بالدولة، وذلك بهدف سد الثغرات التي تستغلها الشركات للقيام بممارسات التجنب الضريبي.
- ضرورة توجه مصلحة الضرائب المصرية والمؤسسات المهنية المرتبطة لإجراء العديد من الدراسات التي تساعد تحديد جميع الثغرات الضريبية التي يتم اُستغلالها من قِبل الشركات، مع التركيز بشكل خاص على تعدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة لبعض بنود القوائم المالية، والتي تستخدمها الشركات والاستفادة منها في اختيار المعالجة التي تقلل من التزاماتها الضريبية.
- ضرورة قيام الإدارة الضريبية بإعادة تقييم القوانين الضريبية بدقة عالية لتفادي وجود ثغرات فيما يتعلق بالامتيازات والإعفاءات الضريبية الممنوحة لبعض القطاعات حيث يتم استغلال هذه الثغرات من قبل الإدارة لممارسات التجنب الضريبي مما يؤدي إلى فقدان الدولة لجزء من أحد أهم مصادر إيراداتها وهو الحصيلة الضريبية .
- يوصى الباحثان إجراء دراسات مستقبلية لتطوير استراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز الامتثال الضريبي وخفض ممارسات التجنب الضريبي للشركات من خلال إعادة توجيه الفكر المحاسبي نحو إجراء مزيد من الدراسات التطبيقية التى يُمكن أن تقدم تفسيرات إضافية عن العواقب الإيجابية والسلبية لاتباع الإدارة لممارسات التجنب الضريبي وأثرها على الأقتصاد القومي.

٩-٣ التوجهات البحثية المستقبلية:

يرى الباحثان أنه على الرغم من النتائج النظرية والأدلة التطبيقية التي تم التوصل إليها بشأن اختبارات فروض البحث التى تم اشتقاقها من أدبيات المحاسبة، إلا أن الحدود المرتبطة بالاعتماد على نتائج الدراسات تطبيقية (عينة الدراسة التى تم

الاعتماد عليها فى إجراء الاختبارات الاحصائية، عدد ونوع المتغيرات الرقابية المؤثرة، الأساليب الاحصائية التى تم استخدامها فى اجراء التحليل الاحصائي)، **يُمكن للباحثان طرح بعض التوجهات البحثية التى يُمكن أن تشكل أساساً لبحوث مستقبلية، كما يلي:**

- إطار مقترح لحوكمة ممارسات التجنب الضريبي وأثره على تحسين القيمة الاقتصادية المضافة للقطاع الصناعي: دليل من البورصة المصرية.
- دراسة واختبار أثر مستوى الالتزام الحوكمي للشركات على ممارسات التجنب الضريبي بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- الدور المُعدل لفعالية مجلس الإدارة على العلاقة بين التجنب الضريبي واستدامة الأرباح المحاسبية: دليل من الشركات المدرجة بالمؤشر المصرى لمسئولية الشركات EGX 100.
- أثر الرقمنة والتكنولوجيا المالية (FinTech) على ممارسات التجنب الضريبي: دليل تطبيقى من الشركات المسجلة في البورصة المصرية.
- دراسة وإختبار أثر التمثيل النسائي في مجلس الإدارة على مستوى ممارسات التجنب الضريبي: الدور المعدل للملكية المؤسسية مع دراسة تطبيقية.
- أثر العواقب الاقتصادية للإفصاح عن مستوى الملكية المؤسسية على استدامة الأرباح المحاسبية: دراسة دولية مقارنة.
- العلاقة بين التجنب الضريبي ومستوي التحفظ المحاسبي خلال مراحل دورة حياة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة .
- تحليل العلاقة بين ابتكارات الذكاء الاصطناعي والحد من ممارسات التهرب الضريبي وانعكاسها على جودة الأرباح المحاسبية: مع دليل تطبيقي على قطاع الشركات العقارية.

١٠- قائمة المراجع:

١٠-١ المراجع باللغة العربية:

- التقرير السنوي للبورصة المصرية،٢٠٢٣ https://www.egx.com.eg/ar/Services_Reports.aspx
- قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية وتعديلاته، متاح على: www.Incometax.gov.eg
- موسى، بوسي حمدي حسن (٢٠٢٠). أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وممارسات التجنب الضريبي دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، ٣(٤)، ص ص : ١-٧٠.

١٠-٢ المراجع باللغة الأنجليزية:

- Abdul Wahab, A., Ariff, M., Madah Marzuki, M., & Mohd Sanusi, Z. (2017). Political connections, corporate governance, and tax aggressiveness in Malaysia. Asian Review of Accounting, 25(3), 424-451.
- Abid, S., & Dammak, S. (2022). Corporate social responsibility and tax avoidance: the case of French companies. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, *20*(3/4), 618-638.
- Abubakar, H., Ahmed, K., Ab Rahim, R., & Ahmed, N. (2024). Profitability, inventory intensity and corporate tax avoidance in nigeria: The moderating effect of institutional ownership. Capital Markets Review, 32(2), 69-83.
- Ali, R., Ahmed, M., Amin, A., & Rehman, U. (2024). Board attributes and tax avoidance: The moderating role of institutional ownership. Managerial and Decision Economics, 45(8), 5649-5667.
- Amidu, M., & Yorke, M. (2017). Tax avoidance and earnings management of firms in Ghana: does the funding strategy matter?. *International Journal of Critical Accounting*, *9*(3), 238-264.
- Amri, K., Ben Mrad Douagi, W., & Guedrib, M. (2023). The impact of internal and external corporate governance mechanisms on tax

aggressiveness: evidence from Tunisia. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, *13*(1), 43-68.

- Andayani, E. (2021). The impact of tax avoidance, sustainability report disclosure, and earnings management on firm value in the digital era with corporate governance as a moderating variable. ***International Journal of Contemporary Accounting***, 3(2), 115-132.
- Apriatna, P., & Oktris, L. (2022). The Effect of Profitability, Company Size, and Sales Growth on Tax Avoidance with Leverage as a Moderating Variable. *International Journal of Innovative Science and Research Technology*, *7*(8), 223-230.
- Ardillah, K. & Halim, Y. (2022a). The Effect of Institutional Ownership, Fiscal Loss Compensation, and Accounting Conservatism on Tax Avoidance. ***Journal of Accounting Auditing and Business***, 5(1), 1-15.
- Arianti, F. (2020). The Effect of Independent Commissioner's Moderation of CSR and Institutional Ownership on Tax Avoidance. Journal of Accounting and Business Education, 4(2), 98-110.
- Badertscher, B. A., Katz, S. P., Rego, S. O., & Wilson, R. J. (2019). Conforming tax avoidance and capital market pressure. ***The Accounting Review***, 94(6), 1-30.
- Baker, L., Lyu, P., & Perotti, P. (2024). Does tax avoidance impair accounting comparability?. Journal of Accounting Literature, 46(4), 510-538.
- Balakrishnan, K., Blouin, J. L., & Guay, W. R. (2019). Tax aggressiveness and corporate transparency. The Accounting Review, 94(1), 45-69.

- Blaylock, B., Shevlin, T., & Wilson, J. (2012). Tax avoidance, large positive temporary book-tax differences, and earnings persistence. The Accounting Review, 87(1), 91-120.
- Bougie, R., & Sekaran, U. (2019). Research methods for business: A skill building approach. John Wiley & Sons
- Boussaidi, A., & Hamed-Sidhom, M. (2021). Board's characteristics, ownership's nature and corporate tax aggressiveness: new evidence from the Tunisian context. *EuroMed Journal of Business*, *16*(4), 487-511.
- Chairunesia, W. (2023). The Effect Of Capital Intensity, Institutional Ownership, And Sales Growth On Tax Avoidance (Empirical Study Of Energy Sector Companies Listed On The Indonesia Stock Exchange In 2017-2021). EPRA International Journal of Multidisciplinary Research (IJMR)-Peer Reviewed Journal, 9(8), 218-222.
- Chen, Y., Niu, F., & Zeng, T. (2024). Tax planning and earnings management: their impact on earnings persistence. Journal of Applied Accounting Research. doi/10.1108/jaar-02-2024-0071/full/html
- Cheng, A., Huang, H., Li, Y., & Stanfield, J. (2012). The effect of hedge fund activism on corporate tax avoidance. The accounting review, 87(5), 1493-1526.
- Dakhli, A. (2022). The impact of ownership structure on corporate tax avoidance with corporate social responsibility as mediating variable. Journal of Financial Crime, 29(3), 836-852.
- Dang, C., & Tran, H. (2021). The impact of financial distress on tax avoidance: An empirical analysis of the Vietnamese listed companies. ***Cogent Business & Management***, 8(1), 1953678.
- Darsani, P. A., & Sukartha, I. M. (2021). The effect of institutional ownership, profitability, leverage and capital intensity ratio on tax

avoidance. ***American Journal of Humanities and Social Sciences Research*** (AJHSSR), 5(1), 13-22.

- Dechow, P., Ge, W., & Schrand, C. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. Journal of accounting and economics, 50(2-3), 344-401.
- Deegan, C. M. (2019). Legitimacy theory: Despite its enduring popularity and contribution, time is right for a necessary makeover. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, *32*(8), 2307-2329.
- Desai, M. A., & Dharmapala, D. (2009). Corporate tax avoidance and firm value. The review of Economics and Statistics, 91(3), 537-546.
- Drake, D., Lusch, J., & Stekelberg, J. (2019). Does tax risk affect investor valuation of tax avoidance?. ***Journal of Accounting, Auditing & Finance***, 34(1), 151-176.
- Du, M., & Li, Y. (2024). Tax avoidance, CSR performance and financial impacts: evidence from BRICS economies. International Journal of Emerging Markets, 19(10), 3303-3328.
- Dyreng, D., Hanlon, M., & Maydew, L. (2010). The effects of executives on corporate tax avoidance. The accounting review, 85(4), 1163-1189.
- Dyreng, S. D., Hanlon, M., & Maydew, E. L. (2019). When does tax avoidance result in tax uncertainty?. The Accounting Review, 94(2), 179-203.
- Eddy, S., & Angela, A. (2020). The impact analysis of return on asset, leverage and firm size to tax avoidance. ***Jurnal Akuntansi***, 12(2), 256-264.
- Elamer, A., Boulhaga, M., & Ibrahim, A. (2024). Corporate tax avoidance and firm value: The moderating role of environmental,

social, and governance (ESG) ratings. *Business Strategy and the Environment*, *33*(7), 7446-7461.

- Eskandar, H., & Ebrahimi, P. (2020). Tax avoidance and institutional ownership: Active vs. passive ownership. International Journal of Finance & Managerial Accounting, 5(17), 95-106.
- Fauzan, F., Arsanti, D., & Fatchan, N. (2021). The effect of financial distress, good corporate governance, and institutional ownership on tax avoidance. Riset Akuntansi dan Keuangan Indonesia, 6(2), 154-165.
- Firman, A., Siregar, V., Martani, D., & Rahayu, N. (2020). Analysis of Book-Tax Conformity, Tax Avoidance, and Earning Persistence. Psychology and Education, 57(9), 109-118.
- Firmansyah, A., & Muliana, R. (2018). The effect of tax avoidance and tax risk on corporate risk. Jurnal Keuangan Dan Perbankan, 22(4), 643-656.
- Fitri, N., & Hakim, R. (2024). Does Institutional Ownership Moderate The Effect of Transfer Pricing and Sales Growth on Tax Avoidance?. ***Jurnal Dinamika Akuntansi***, 16(2). 114-132.
- Francis, B., Sun, X., Weng, H. and Wu, Q. (2022), "Managerial ability and tax aggressiveness", China Accounting and Finance Review, 24(1), 53-75.
- Gao, K., Pittman, J., Wang, X., & Wang, Z. T. (2023). Stock market liberalization and earnings management: Evidence from a quasi-natural experiment in China. Contemporary Accounting Research, 40(4), 2547-2576.
- Garg, M., Khedmati, M., Meng, F. and Thoradeniya, P. (2022), Tax avoidance and stock price crash risk: mitigating role of managerial ability", ***International Journal of Managerial Finance***, Vol. 18 No. 1, pp. 1-27. https://doi.org/10.1108/IJMF-03-2020-0103.

- Guo, X., Wei, T., Wang, A., & Hu, H. (2024). Corporate governance effects of digital finance: Evidence from corporate tax avoidance in China. *Research in International Business and Finance*, *72*, 102526.
- Hanlon, M., & Heitzman, S. (2010). A review of tax research. *Journal of accounting and Economics*, *50*(2-3), 127-178.
- Hassan, M., Ahmad, K., & Rahman, R. (2022). Ownership structure and corporate tax avoidance: Evidence from emerging economies. ***Journal of Business and Economics Research***, *19*(3), 56-74.
- Hoi, C. K., Wu, Q., & Zhang, H. (2013). Is corporate social responsibility (CSR) associated with tax avoidance? Evidence from irresponsible CSR activities. *The accounting review*, *88*(6), 2025-2059.
- Hoopes, L., Robinson, L., & Slemrod, J. (2024). Corporate Tax Disclosure. The Journal of the American Taxation Association, 46(2), 31-61.
- *Hossain, M. S., Ali, M. S., Ling, C. C., & Fung, C. Y. (2024). Tax avoidance and tax evasion: current insights and future research directions from an emerging economy. Asian Journal of Accounting Research, 9(3), 275-292.*
- Huang, H., & Zhang, W. (2020). Financial expertise and corporate tax avoidance. *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics*, *27*(3), 312-326.
- Indriani, E. (2024). Corporate Governance in The Dimension of Institutional Ownership Moderates Tax Avoidance. ***Jurnal Akuntansi dan Bisnis***, 23(2), 264-276.
- International Accounting Standards Board (IASB). (2018). Conceptual Framework for Financial Reporting. London, UK: ***IFRS Foundation***. Available at: https://www.ifrs.org/supporting-

implementation/supporting-materials-by-ifrs-standards/conceptual-framework-for-financial-reporting/

- Jatana, C. (2023), "Corporate governance, CEO compensation, and corporate performance: evidence from India", Corporate Governance, 23(1),132-168.
- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. Journal of financial economics, 3(4), 305-360.
- Jones, T. M., Harrison, J. S., & Felps, W. (2018). How applying instrumental stakeholder theory can provide sustainable competitive advantage. *Academy of Management Review*, *43*(3), 371-391.
- Juliana, V., Murni, Y., & Astuti, S. B. (2023). The Impact Of CSR, Institutional Ownership, Tax Avoidance, And Leverage on Firm Value That Moderated By Profitability. Jurnal Pajak dan Keuangan Negara (PKN), 4(2), 512-520.
- Khan, M., Srinivasan, S., & Tan, L. (2017). Institutional ownership and corporate tax avoidance: New evidence. The Accounting Review, 92(2), 101-122.
- Khan, M., Youssef, Z., Khan, Z., and Yasir, M., (2014), Analysis of the relationship between CSR and Tax Avoidance: evidence from Pakistane, ***The International of Business and Management***, 2(7): 53-57.
- Khoung, L. T., Nguyen, T., & Tran, T. (2016). Corporate tax avoidance and firm performance in Vietnam. ***Asian Economic Journal***, 30(1), 3-27.
- Khurana, I. K., & Moser, W. J. (2013). Institutional shareholders' investment horizons and tax avoidance. ***The Journal of the American Taxation Association***, *35*(1), 111-134.

- Kovermann, J., & Velte, P. (2019). The impact of corporate governance on corporate tax avoidance - A literature review. ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation***, *36*(2), 145-157.
- Kristiani, W., Rusmita, S., & Fahmi, M. (2024). Analysis of the Influence of Institutional Ownership, Sales Growth, Profitability, and Company Size on Tax Avoidance. *Asian Journal of Economics, Business and Accounting*, *24*(3), 100-111.
- Kurniawan, A. (2018). Tax Planning: Gray Area Exploitation of Tax Rules. International ***Journal of Academic Research in Business and Social Sciences***, 8(4), 424-436.
- Lee, B. B., Dobiyanski, A., & Minton, S. (2015). Theories and Empirical Proxies for Corporate Tax Avoidance. Journal of Applied Business and Economics, 17(3), 21–34.
- Lima, E., Perez, A., & Martinez, L. (2019). Tax Aggressiveness and Earnings Persistence and Its Components. Available at SSRN 3496201. http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3496201
- Lou, Y., Wright, B., Wang, Y., & Zhao, C. (2024). Conforming tax avoidance and earnings persistence. Pacific Accounting Review. https://www.emerald.com/insight/publication/issn/0114-0582.
- Lubis, C. W., Kesuma, S. A., & Muda, I. (2023). Corporate Governance as a Determiner of Tax Avoidance: A Literature Review Study. *International Journal of Social Service and Research*, *3*(3), 690-696.
- McGuire, T., Neuman, S., & Omer, C. (2013). Sustainable Tax Strategies and Earnings Persistence (Working Paper SSRN). Available at https://ssrn.com/abstract=1950378
- Mehmood, K., Tan, H., Tao, X., & Wang, H. (2023). Does mandatory disclosure of firm's tax avoidance position affect corporate investment efficiency?. *Accounting and Business Research*, *53*(7), 756-789.

- Mgammal, H. (2020). Corporate tax planning and corporate tax disclosure. *Meditari Accountancy Research*, *28*(2), 327-364.
- Mulya, A. (2021, February). The Effect Of Tax Avoidance Through Earnings Persistence Against Erc: Evidence From Indonesia. In Proceedings of the First International Conference on Economics, Business and Social Humanities, ICONEBS 2020, November 4-5, 2020, Madiun, Indonesia. https://doi.org/10.4108/EAI.4-11-2020.2304575.
- Oussii, A. and Klibi, F. (2024), "The impact of CEO power on corporate tax avoidance: the moderating role of institutional ownership", ***Corporate Governance***, 24(4), 725-742. https://doi.org/10.1108/CG-02-2023-0067
- Plečnik, M., & Wang, S. (2021). Top management team intrapersonal functional diversity and tax avoidance. *Journal of Management Accounting Research*, *33*(1), 103-128.
- Prayitno, D., Tarmidi, D., & Oktris, L. (2023). The Role of Tax Avoidance in the Impact of Ownership Structure on Corporate Performance. ***International Journal of Academic Research in Accounting Finance and Management Sciences***, 13(1), 399–410.
- Richardson, G., Taylor, G., & Lanis, R. (2015). The impact of financial distress on corporate tax avoidance spanning the global financial crisis: Evidence from Australia. ***Economic Modelling***, 44, 44-53.
- Rizqi, M., & Pratiwi, A. (2024). Tax Avoidance Assessment In Relation To The Institutional Ownership, Size Of The Company, And Profitability. Jurnal Riset Akuntansi Terpadu, 17(1), 56-73.
- Savitri, E., Andreas, A., Syahza, A., Gumanti, T. A., & Abdullah, N. H. N. (2020). Corporate governance mechanism and financial

performance: Role of earnings management. Entrepreneurship and Sustainability Issues, 7(4), 3395.

- Soemarsono, P. N., Alkausar, B., Firmandani, W., Nugroho, Y., & Tjaraka, H. (2024). Tax avoidance and firm performance: Empirical evidence of benefits and risks of company tax planning. Jurnal Akademi Akuntansi, 7(3), 456-467.
- Spence, M. (2002). Signaling in retrospect and the informational structure of markets. American economic review, 92(3), 434-459.
- Sunarto, S., Widjaja, B., & Oktaviani, R. M. (2021). The effect of corporate governance on tax avoidance: The role of profitability as a mediating variable. The ***Journal of Asian Finance, Economics and Business***, 8(3), 217-227.
- Suripto, S., & Hakim, R. (2024). Does corporate social responsibility moderate the effect of earnings performance and institutional ownership on corporate tax avoidance?. Journal of Accounting and Investment, 25(3), 911-934.
- Thai, M., Dang, N., Nor, M., Nguyen, T. and Nguyen, V. (2023), "Corporate tax avoidance and stock price crash risk: the moderating effects of corporate governance", International Journal of Emerging Markets, doi: 10.1108/IJOEM-11-2021-1767.
- Thomsen, M., & Watrin, C. (2018). Tax avoidance over time: A comparison of European and US firms. ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation***, *33*, 40-63.
- Tsang, A., Xie, F., & Xin, X. (2019). Foreign institutional investors and corporate voluntary disclosure around the world. ***The Accounting Review***, 94(5), 319-348.
- Velte, P. (2024). Ownership structure and corporate tax avoidance: a structured literature review on archival research. *Journal of Applied Accounting Research*, *25*(3), 696-731.

- Wang, F., Xu, S., Sun, J., & Cullinan, C. P. (2020). Corporate tax avoidance: A literature review and research agenda. ***Journal of Economic Surveys***, *34*(4), 793-811.
- Watts, R. L., & Zimmerman, J. L. (1990). Positive accounting theory: a ten year perspective. *Accounting review*, 131-156.
- Xu, Y. (2024), "The effect of tax avoidance on earnings persistence: evidence from China", Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print. https://doi.org/10.1108/JEAS-04-2023-0086.
- Zhu, N., Mbroh, N., Monney, A., & Bonsu, M. O. A. (2019). Corporate tax avoidance and firm performance. *European Scientific Research*, *15*(7), 61-70.
- Zirgulis, A., Huettinger, M. and Misiunas, D. (2022), "No woman, no aggressive tax planning? A study on CEO gender and effective tax rates in the Lithuanian retail sector", Review of Behavioral Finance, 14(3), 394-409.